ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

تمكيـــن
واستدامة

بيـان
الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1443-1444هـ (2022م)

برنامج الاستدامة المـاليـــة

وزارة المـاليـة
Ministry of Finance

الفهرس

مقدمة	03
الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية	04
أولًا: التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2022م والمدى المتوسط	09
أ. تطورات الاقتصاد العالمي	10
ب. تطورات الاقتصاد المحلي في عام 2021م وتقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2022م والمدى المتوسط	14
ثانيًا: التطورات والتقديرات المالية لعام 2022م والمدى المتوسط	22
أ. تطورات أداء المالية العامة في العام 2021م	23
ب. ميزانية عام 2022م وتقديرات المدى المتوسط	30
ت. سيناريوهات الإيرادات وفق تطورات الاقتصاد العالمي	36
ج. النفقات في ميزانية 2022م على مستوى القطاعات	38
ثالثًا: الممكنات المالية والاقتصادية	53
1. ممكنات المالية العامة	54
2. الممكنات الاقتصادية	61
3. التحولات الهيكلية	66
رابعًا: أهم التحديات المالية والاقتصادية	71

مقدمة

يسر وزارة المالية أن تصدر بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م والذي يعرض تفاصيل الميزانية المعتمدة من حيث الإيرادات، والنفقات بحسب التقسيم الاقتصادي وعلى مستوى القطاعات وأهم المشاريع والبرامج، ومستويات العجز/الفائض والدين والاحتياطي. كما يتضمن عرضًا لأبرز التطورات المالية والاقتصادية لعام 2021م والإطار المالي والآفاق المستقبلية للاقتصاد على المدى المتوسط، وأهم الممكنات المالية والاقتصادية والهيكلية، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد خلال العام المالي القادم وعلى المدى المتوسط.

ويمثل البيان استمرارًا لنهج وزارة المالية في تعزيز مستوى الإفصاح المالي والشفافية والتي تعد أحد الركائز في عملية تطوير إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ورفع كفاءة إدارة المالية العامة. ويتبع تبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر من صندوق النقد الدولي وهو تصنيف عالمي موحد، ووفقًا للأساس النقدي.

الملخص التنفيذي
للإطار المالي والاقتصادي للميزانية

بعد ظروف استثنائية فرضتها جائحة "كوفيد-19"، تشهد المملكة عودة تدريجية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي لمستويات ما قبل الجائحة. حيث ألقت الجائحة بظلالها على عامين متتاليين، ولكن استطاعت الحكومة التعامل معها من خلال سياسات متوازنة تمثلت بتقديم دعم قوي للقطاع الصحي والقطاع الخاص المتضرر من الأزمة، مع الحفاظ على الاستدامة المالية للمدى المتوسط والطويل. كما انعكست تلك السياسات إيجابًا على تعافي الاقتصاد المحلي بصورة كبيرة والذي شهد نموًا متسارعًا في عدد من الأنشطة الاقتصادية.

وتأتي الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م داعمة لاستمرار تعزيز الاستدامة المالية بعد الجائحة واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، وتقوية المركز المالي للمملكة للتعامل مع الصدمات. وكذلك تأتي الميزانية كانعكاس لسياسة اقتصادية شاملة تقوم على ثلاث ركائز رئيسة: أولًا، ضمان استدامة المالية العامة من خلال تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة النفقات، ثانيًا، تمكين القطاع الخاص من خلال برامج لتعزيز نشاطه ومساهمته في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى المشاريع والبرامج التي تقوم بها الصناديق التنموية، ثالثًا، تنفيذ تحولات هيكلية أوسع، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية المتسارعة.

وفي إطار الركيزة الأولى، تعكس ميزانية العام القادم استمرار مسيرة مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة في السنوات السابقة، مع استمرار جهود رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية وتحسين تحصيلها. هذه الإصلاحات نجحت في السيطرة على معدلات العجز خلال السنوات الماضية وتقليصه بشكل تدريجي من مستويات بلغت 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م وتوقعات وصولها إلى 2.7% من الناتج

المحلي الإجمالي في العام 2021م. ومن المتوقع أن تشهد المالية العامة تحقيق فوائض مالية ابتداء من العام 2022م وعلى المدى المتوسط والتي سيتم توجيهها في استثمارات تهدف لتنويع الاقتصاد وتعزيز الاحتياطيات لمواجهة أي صدمات قد يتعرض لها الاقتصاد مستقبلاً. ومن الجدير بالذكر أنه بعد تحقيق الأهداف الرئيسة لبرنامج تحقيق التوازن المالي، أطلقت الحكومة برنامج الاستدامة المالية والذي يمثل استكمال للجهود السابقة، مع اعتماد آليات لإدارة السياسة المالية تهدف لتحقيق استدامة مالية على المدى المتوسط والطويل.

وفي إطار الركيزة الثانية، يشهد اقتصاد المملكة تنامي مستمر في دور الممكنات الاقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص على المدى المتوسط والطويل. ويأتي على رأس تلك الممكنات المساهمة التنموية الفعالة من المشاريع والبرامج التي يقوم بها كلا من صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، كدور مكمل لما يتم الإنفاق عليه من خلال الميزانية في إطار متسق ومتكامل. كما تشمل الممكنات التقدم في تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبرنامج شريك، وبرنامج تطوير القطاع المالي، والتخصيص وهي برامج تهدف جميعًا لتعزيز أداء القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، فإن نجاح تلك الممكنات ينعكس إيجابيًا على أداء المالية العامة من خلال تحفيز وتنويع النمو الاقتصادي وبالتالي تحسن الإيرادات غير النفطية، كما أنه من المتوقع أن يحد من الضغط على الإنفاق الحكومي، لاسيما مع قيام القطاع الخاص بقيادة الاستثمار والتوظيف واستمرار تنفيذ برنامج التحول الوطني.

وفي إطار الركيزة الثالثة، فتعكس الميزانية والإطار المالي متوسط المدى استمرار الإنفاق على الخدمات الحكومية، والبنية التحتية، والبرامج الاجتماعية، بالإضافة إلى برامج تحقيق الرؤية الأخرى مثل برنامج التحول الوطني وبرامج جودة الحياة وخدمة ضيوف الرحمن، والمشاريع الكبرى ومبادرة السعودية الخضراء، حيث من شأنها أن تحقق تغيرات هيكلية إيجابية في هذه القطاعات وبما ينعكس إيجابيًا على مستوى جودة حياة المواطنين والمقيمين والخدمات المقدمة لهم.

وفيما يلي بعض تطورات الأداء المالي والاقتصادي للعام 2021م والملامح الرئيسة لميزانية المملكة للعام 2022م:

شهدت مؤشرات أداء الأنشطة الاقتصادية نموًا ملحوظًا حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021م، مشيرة لاستمرار حالة التعافي التي صاحبها سرعة ارتفاع نسب التحصين من فيروس كورونا مما ساهم في تخفيف المزيد من الإجراءات الاحترازية المتبعة في المملكة. وعليه؛ تشير التقديرات الأولية لعام 2021م إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.9% مدفوعًا بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والذي من المُتوقع أن يسجل نموًا بنحو 4.8%، كما تُشير التوقعات لعام 2022م إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.4% مدفوعًا بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي النفطي المرتبط بإتفاقية أوبك+، بالإضافة إلى التحسن المُتوقع في الناتج المحلي غير النفطي مع استمرار تعافي الاقتصاد من آثار الجائحة، حيث ستواصل الحكومة جهودها في تعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في ضوء الممكنات التي سبق الإشارة إليها.

بالنسبة لتطورات الأداء المالي في عام 2021م، فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 930 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 19.0% مقارنة بالعام 2020م وبنسبة 9.6% مقارنة مع الميزانية المعتمدة؛ ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى تعافي النشاط الاقتصادي بعد الجائحة وزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة التي تم تطبيقها منذ شهر يوليو 2020م، إضافة إلى التطورات التي شهدتها أسواق النفط حيث وصل متوسط سعر النفط برنت إلى نحو 69.5 دولار للبرميل حتى شهر أكتوبر 2021م.

كما يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2022م حوالي 1,045 مليار ريال بارتفاع بنسبة 12.4% عن توقعات 2021م ويعزى ذلك إلى تطورات الأداء المالي والاقتصادي والأسواق العالمية خلال العام الحالي، مع الاستمرار في تنفيذ المبادرات المُقرّة خلال الأعوام الماضية.

من المقدر أن يصل إجمالي النفقات لعام 2021م إلى نحو 1,015 مليار ريال مرتفعًا بنسبة 2.6% عن الميزانية المعتمدة. ويرجع ارتفاع إجمالي النفقات مقارنة بالميزانية نتيجة عدة عوامل رئيسة أهمها الإنفاق المرتبط بجائحة "كوفيد-19" وتشمل مصروفات شراء اللقاح وتوسيع التغطية العمرية للمشمولين في اللقاح بشكل أكثر من المخطط له، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الزكاة وبالتالي مايقابلها

من نفقات الضمان الاجتماعي المرتبطة بها، وكذلك زيادة الدعم الخارجي وهو ما يعبر عن الدور المحوري المهم للمملكة في مساندة الاقتصاد العالمي واستقراره وبما يحقق أيضًا مصالح المملكة. وبالرغم من توقع ارتفاع النفقات عن المعتمد لها إلا أنها لا تزال أقل بحوالي 60 مليار ريال مقارنة بالأداء الفعلي للعام السابق 2020م مدعومة بانخفاض النفقات الاستثنائية المرتبطة بالجائحة خلال العام المالي السابق.

وعلى المدى المتوسط، تستهدف الحكومة مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاحات الداعمة لتطوير إدارة المالية العامة بما يحقق الانضباط المالي وتعزيز كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى الاستمرار في مراجعة برامج الحماية الاجتماعية وتحسينها بما يحقق الوصول للفئات المستهدفة والفائدة المرجوة منها. حيث من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 955 مليار ريال لعام 2022م وصولًا لنحو 951 مليار ريال في عام 2024م، ويأتي ذلك انعكاسًا لالتزام الحكومة بالمحافظة على الأسقف المعلنة سابقًا وفقًا لتخطيط الميزانية على المدى المتوسط ووفق آلية تحديد أسقف الإنفاق ضمن برنامج الاستدامة المالية.

من المقدر أن يبلغ عجز الميزانية نحو 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021م منخفضًا بحوالي 2.3 نقطة مئوية عن الميزانية المعتمدة، مع تحقيق فوائض في الميزانية العام القادم 2022م بنحو 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم توجيه مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم صندوق التنمية الوطني وصندوق الاستثمارات العامة والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق.

تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض لتلبية تلك الاحتياجات في إطار استراتيجية متوسطة المدى للدين العام. ومن المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام في العام 2021م نحو 938 مليار ريال (أي ما يعادل 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما أنه من المتوقع أن يتراوح حجم الدين في العام القادم 2022م عند مستويات مقاربة

لحجم عام 2021م نتيجة التوقعات بتحقيق فوائض في الميزانية، على أن يتم الاقتراض لسداد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلاً أو لاستغلال الفرص المواتية في السوق لدعم الاحتياطيات أو تمويل مشاريع رأسمالية يمكن تسريع إنجازها من خلال الإصدارات السنوية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تنخفض في عام 2024م لتصل إلى 25.4% نتيجة توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المقدر أن يبلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي نحو 350 مليار ريال بنهاية عام 2021م منخفضًا بحوالي 9 مليار ريال عن رصيد العام السابق 2020م، وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية بعد إصدارات الدين والمتمثلة بشكل رئيس في تمويل حزم تحفيز القطاع الخاص. الجدير بالذكر أن تقديرات رصيد الاحتياطي بنهاية العام الحالي 2021م هي أعلى من تقديرات بداية العام بحوالي 70 مليار ريال مدفوعة بتحسن العوامل الاقتصادية المؤثرة على المالية العامة.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2020	ميزانية 2021	توقعات 2021	ميزانية 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
إجمالي الإيرادات	782	849	930	1,045	968	992
إجمالي النفقات	1,076	990	1,015	955	941	951
عجز / فائض الميزانية	294-	141-	85-	90	27	42
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	11.2%-	4.9%-	2.7%-	2.5%	0.8%	1.1%
الدين العام	854	937	938	938	938	938
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	32.5%	32.7%	29.2%	25.9%	26.9%	25.4%

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

المصدر: وزارة المالية

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الإيرادات للأعوام 2023م و2024م تعتمد على المنهجية المتحفظة حسب القواعد المالية في برنامج الاستدامة المالية وليس التوقعات المستقبلية للإيرادات.

ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

01

التطورات والآفاق الاقتصادية

لعام 2022م والمدى المتوسط

أ/ تطورات الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

بعد الآثار السلبية الناجمة من انتشار جائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي في العام الماضي، من المتوقع أن يشهد عام 2021م عودة لمعدلات النمو الإيجابية. ويعود جانب كبير من النمو المتوقع إلى الانتعاش القوي في بعض اقتصادات الدول المتقدمة وذلك في ظل ضخ مجموعة من الحزم التحفيزية والعودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية في الكثير من البلدان بعد سرعة توزيع اللقاحات واستكمال الجرعات، ومن ثم تخفيف القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية. وفي السياق نفسه توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2021م نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5.9% للعام 2021م وهي أسرع وتيرة للنمو على مدار الثمان سنوات الماضية وكذلك توقع أن ينمو بمعدل 4.9% للعام 2022م، مدفوعًا بالنمو المتوقع في الاقتصادات الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين. حيث تشير التوقعات إلى نمو اقتصادات الدول المتقدمة بشكل عام بمعدل 5.2% للعام 2021م، وبمعدل 4.5% للعام 2022م وذلك بعد بدء ظهور ملامح التعافي من الجائحة حول العالم، ولكن مازالت حالة عدم اليقين تحيط بالاقتصاد العالمي نتيجة التطورات المستمرة والسريعة للجائحة والتي قد يكون لها انعكاسات سلبية على العديد من الاقتصادات.

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي

العـــــام	2019 فعلي	2020 فعلي	2021 توقعات	2022 توقعات
الاقتصاد العالمي	**%2.8**	**%3.1-**	**%5.9**	**%4.9**
اقتصادات الدول المتقدمة	%1.6	%4.5-	%5.2	%4.5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	%3.7	%2.1-	%6.4	%5.1
الولايات المتحدة الامريكية	%2.2	%3.4-	%6.0	%5.2
الصين	%6.0	%2.3	%8.0	%5.6
اليابان	%0.0	%4.6-	%2.4	%3.2
الهند	%4.0	%7.3-	%9.5	%8.5
منطقة اليورو	%1.3	%6.3-	%5.0	%4.3
المملكة العربية السعودية	**%0.3**	**%4.1-**	**%2.8**	**%4.8**
التضخم				
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	%1.4	%0.7	%2.8	%2.3
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	%5.1	%5.1	%5.5	%4.9

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2021م

مؤشر مديري المشتريات عالميًا

يعد مؤشر مديري المشتريات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتابع حركة القطاع الخاص غير المنتج للنفط عالميًا، ويشير إلى بدء تعافي الإنتاج الصناعي العالمي من التداعيات الناتجة عن جائحة "كوفيد -19"، فقد سجل المؤشر ارتفاعًا واضحًا فوق مستوى 50 نقطة في كثير من الدول، ابتداءً من شهر فبراير وحتى شهر أكتوبر من العام 2021م. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاقتصاد الصيني كان الأسرع في الخروج من منطقة الانكماش، إلا أن رصيده على المؤشر قد بدأ في الانخفاض منذ شهر يونيو الماضي، ليدخل مؤخرًا في منطقة الانكماش مدفوعًا بالتباطؤ في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مما أثّر على الأداء العام للصناعات التحويلية، ثم بدأ بالدخول إلى منطقة التوسع في شهر أكتوبر من العام الحالي.

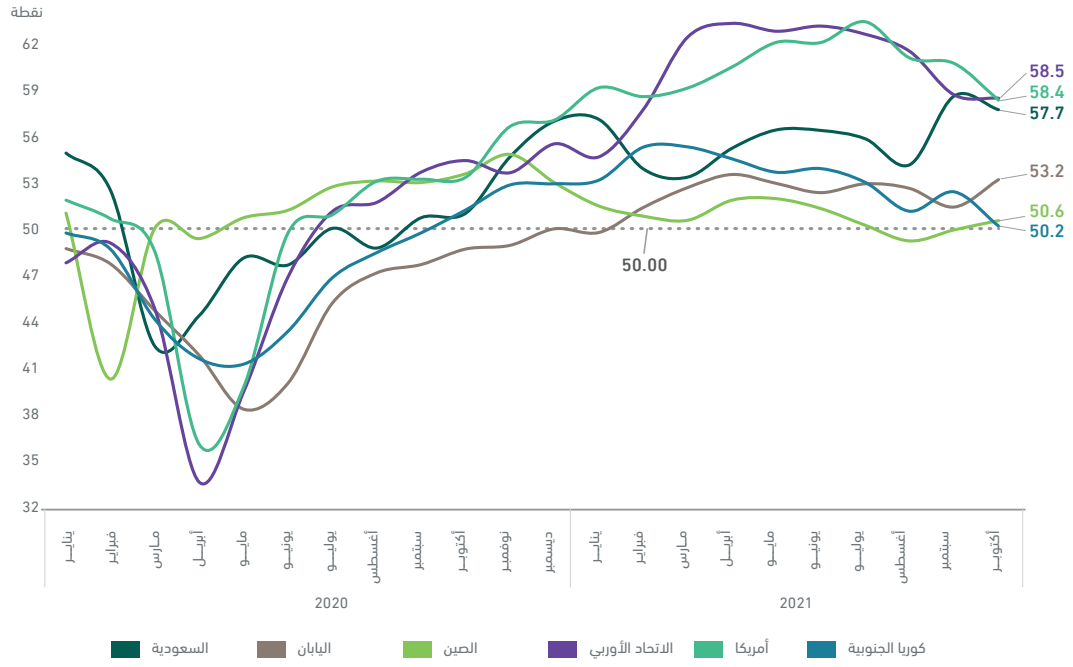

المصدر: IHS Markit

أسواق النفط

شهد متوسط أسعار النفط (برنت) منذ بداية عام 2021م حتى شهر أكتوبر ارتفاعًا بنسبة 69.5% ليسجل حوالي 69.5 دولار للبرميل مقابل 41.1 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من العام السابق، ويعود ارتفاع أسعار النفط حتى أكتوبر 2021م إلى انتشار اللقاحات بشكل أكبر في أنحاء العالم وبالتالي تقليل آثار الجائحة، وارتفاع الطلب العالمي على وسائل النقل، بالإضافة إلى الجهود التي قدمتها الدول الأعضاء في أوبك+ منذ تفشي وباء "كوفيد-19"، ودورها المهم في تسريع عملية إعادة التوازن إلى أسواق النفط. حيث وصل متوسط سعر النفط خلال شهر أبريل من العام 2020م إلى أدنى مستوى خلال فترة الجائحة عند 18.4 دولار للبرميل، بينما وصل متوسط سعر النفط خلال شهر أكتوبر من العام 2021م عند مستوى 83.5 دولار للبرميل.

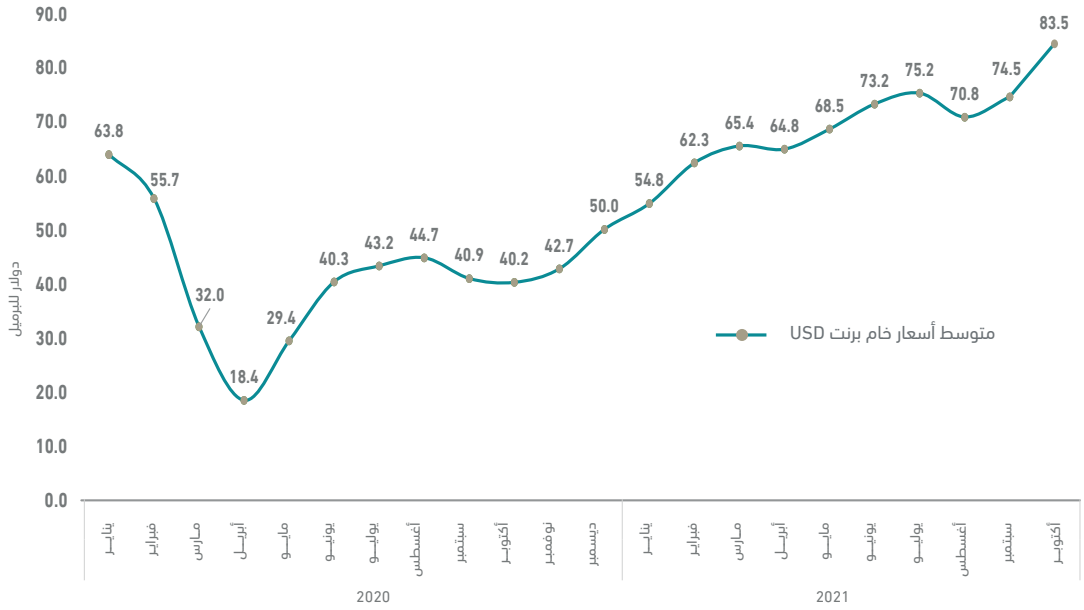

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية EIA

وفيما يتعلق بالإنتاج، فقد بلغ متوسط إنتاج المملكة منذ بداية العام 2021م حتى نهاية شهر أكتوبر حوالي 8.9 مليون برميل (يوميًا)، بتراجع يقدر بحوالي 319.0 ألف برميل (يوميًا) أي بمعدل تراجع 3.4% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ويعزى ذلك الانخفاض إلى التزام المملكة بالخفض الطوعي لدعم استقرار أسعار النفط. وقدّرت منظمة أوبك نمو إجمالي الطلب العالمي للنفط لعام 2021م بنسبة قدرها 6.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إجمالي

الطلب العالمي نحو 96.6 مليون برميل (يوميًا) وبارتفاع يقدر بحوالي 5.82 مليون برميل (يوميًا). وحسب بيانات أوبك الأولية الصادرة في تقرير أكتوبر من العام 2021م، من المتوقع أن يبلغ نمو الطلب العالمي على النفط خلال العام 2022م حوالي 4.3% ليصل إلى 100.8 مليون برميل (يوميًا) مقارنة بحوالي 96.6 مليون برميل (يوميًا) لعام 2021م. وقد أخذ في الاعتبار في تقديرات 2022م الانتعاش الاقتصادي في الدول المستهلكة الرئيسية والنمو في نشاطاتها الاقتصادية مع استمرار الإجراءات الاحترازية لجائحة "كوفيد-19" وارتفاع معدلات المستفيدين من اللقاحات. كما توقعت منظمة الأوبك نمو الطلب على النفط خلال العام 2022م في الشرق الأوسط بمقدار 3.0 مليون برميل (يوميًا)، ويُعزى ذلك إلى التعافي الاقتصادي في العديد من القطاعات بقيادة قطاع البتروكيماويات وقطاع النقل.

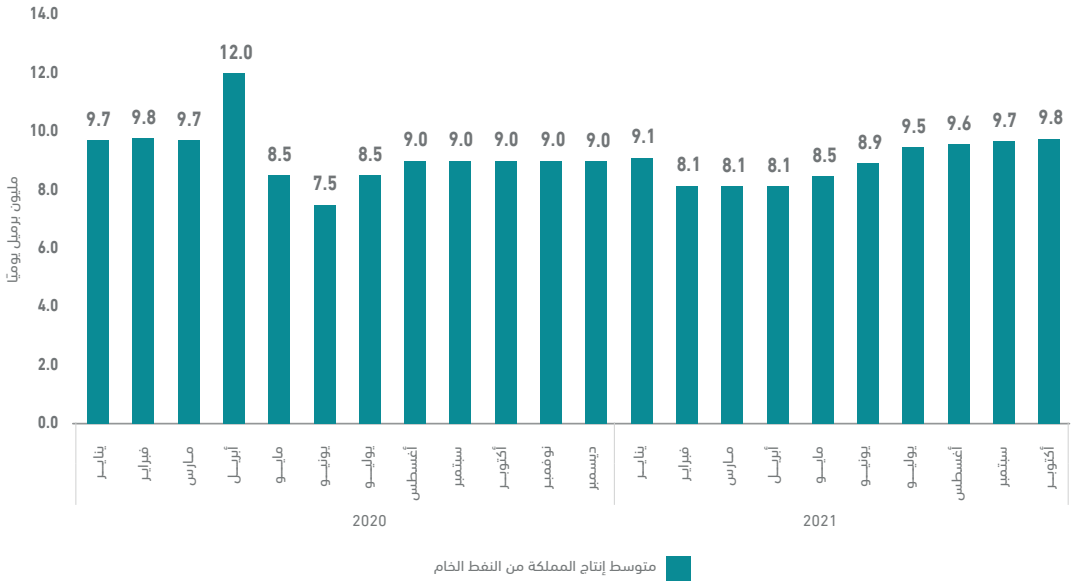

المصدر: تقرير أوبك الشهري لأسواق النفط - أكتوبر 2021م

ب/ تطورات الاقتصاد المحلي في عام 2021م وتقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2022م والمدى المتوسط

تطورات الاقتصاد المحلي

القطاع الحقيقي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1] منذ بداية عام 2021م حتى نهاية الربع الثالث نموًا بمعدل 1.8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي معدلات نمو مرتفعة بلغت نحو 5.4%، مدفوعًا بأداء القطاع الخاص الذي سجل نموًا بمعدل 7.0% وهو ما يعكس التحسن في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل عام، فيما تراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بمعدل 3.4%، حيث يعود ذلك إلى الخفض الطوعي لإنتاج المملكة للنفط الخام.

ومن ناحية أخرى، شهدت مؤشرات أداء الأنشطة الاقتصادية نموًا ملحوظًا خلال الربع الثالث من عام 2021م، مشيرةً إلى استمرار حالة التعافي، مع ارتفاع نسب التحصين لتصل الحصانة المجتمعية لأكثر من 70% في جميع مناطق المملكة. وقد أدى سرعة ارتفاع نسب التحصين إلى تخفيف المزيد من الإجراءات الاحترازية، بالإضافة إلى السماح بالعودة الحضورية بشكل جزئي لقطاع التعليم، مما انعكس إيجابًا على مستويات الاستهلاك.

تُشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.9% لعام 2021م مدفوعًا بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي والذي من المُتوقع أن يسجل 4.8%، في حين من المتوقع ارتفاع معدل التضخم لنفس العام ليصل في المتوسط إلى 3.3% في عام 2021م، أخذًا بالاعتبار تلاشي أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في النصف الثاني من العام.

وسجلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسة معدلات نمو إيجابية، حيث سجلت مبيعات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية نموًا منذ بداية العام حتى نهاية شهر أكتوبر بمعدل 35.8% و94.1% على التوالي في مقابل تراجع السحوبات النقدية بمعدل 6.7% لنفس الفترة، حيث يُعزى هذا التراجع في السحوبات النقدية إلى تغير طبيعة سلوك الاستهلاك من النقد المتداول إلى وسائل الدفع الإلكتروني. وجدير بالذكر أن إصلاحات البنية التحتية الرقمية للمملكة ساهمت في تسريع

[1] بيانات النصف الأول فعلية بينما الربع الثالث حسب التقديرات السريعة للهيئة العامة للإحصاء

عملية التحول الرقمي خلال الأزمة من خلال توفير خيارات الدفع الإلكتروني التي أسهمت في تقديم خيار مثالي للعديد من المواطنين والمقيمين في المملكة، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية في التحول إلى مجتمع أقل استخدامًا للنقد من خلال الجهود التي يبذلها البنك المركزي السعودي وكذلك البنوك السعودية في تعزيز الشمول المالي.

كما أظهر أداء مؤشرات الاستثمار الخاص عودة النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث يشير مؤشر مديري المشتريات (PMI)، كمؤشر مناخ الأعمال للاقتصاد غير النفطي إلى وصول القراءة إلى 57.7 نقطة في شهر أكتوبر من العام الحالي، أي بمعدل نمو سنوي 13.1%، مشيرة إلى التحسن في القطاع الخاص غير النفطي للمملكة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للثقة في قطاع الأعمال. كما سجل متوسط مبيعات الأسمنت منذ بداية العام وحتى شهر أكتوبر من العام 2021م ارتفاعًا بمقدار 1.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى استمرار تنفيذ المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى استمرار تنفيذ برامج ومبادرات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

كما تشير بيانات نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تراجع معدلات البطالة للسعوديين في الربع الثاني من عام 2021م لتصل إلى 11.3% مقابل 11.7% في الربع الأول من عام 2021م، وجاء معدل البطالة للسعوديين أقل مما كان عليه في الربع الثاني من عام 2020م والتي بلغت 15.4%. ويعود التعافي في سوق العمل نتيجة التعافي العام في الاقتصاد السعودي خاصة خلال النصف الأول من عام 2021م، بالإضافة إلى الجهود الحكومية المتواصلة لبرامج التوطين والتي ساهمت في زيادة عدد المواطنين العاملين في مختلف القطاعات، حيث ارتفعت نسبة التوطين في القطاع الخاص إلى 23.6% في الربع الثالث من عام 2021م حسب المرصد الوطني للعمل، بنسبة ارتفاع بلغت 0.96% مقارنة بالربع السابق.

القطاع النقدي

سجل عرض النقود ارتفاعًا في نهاية شهر أكتوبر من عام 2021م بحوالي 7.9% مدفوعًا بنمو الودائع تحت الطلب بحوالي 7.5% والودائع الزمنية والإدخارية بنسبة 1.6% على أساس سنوي. كما شهد الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص نموًا بحوالي 16.1% خلال الربع الثالث من عام 2021م مقارنة بالفترة

المماثلة من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزي السعودي بتمديد برنامج "تأجيل الدفعات" حتى 31 ديسمبر 2021م -أحد برامجه لدعم تمويل القطاع الخاص- وذلك ضمن الجهود المتواصلة لدعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي مازالت متأثرة من الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة "كوفيد-19".

والجدير بالذكر أنه قد ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية بنسبة 16.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2021م، كما سجل إجمالي القروض العقارية التي منحتها البنوك التجارية للأفراد والشركات نموًا بنحو 36.0% سنويًا بنهاية الربع الثالث من عام 2021م، ويعود ذلك إلى الدعم الحكومي لمساعدة المقترضين على الاستفادة من برامج الإسكان، حيث ارتفعت قيمة القروض الممنوحة للأفراد، والتي تشكل 77.3% من إجمالي القروض العقارية، بنسبة 47.8% خلال الربع الثالث من عام 2021م على أساس سنوي.

وبالنظر لمؤشرات الأسعار بناءً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، سجل متوسط النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في الربع الثالث نموًا بمعدل 0.4% على أساس سنوي، وذلك نتيجة زوال أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة ابتداءً من يوليو الماضي. وبالنظر إلى متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر فقد سجل ارتفاعًا بمعدل 3.5% مقارنة بمعدل 3.0% لنفس الفترة من العام الماضي.

كما واصل متوسط المؤشر العام لأسعار الجملة مساره التصاعدي خلال الربع الثالث من عام 2021م مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي ليسجل نموًا بمعدل 11.9%، تمثلت هذه الزيادة في ارتفاع قسم المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 9.4%، وقسم الخامات والمعادن بنسبة 7.0% خلال نفس الربع. كما سجل المؤشر نموًا منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر بمعدل 12.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

في حين نما مؤشر أسعار العقارات في الربع الثالث من العام 2021م بنسبة 0.53% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، نتيجة لارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 1.09%.

الميزان التجاري

أظهر أداء القطاع الخارجي تحسنًا تدريجيًا، حيث شهد التبادل التجاري ارتفاعًا نتيجة تخفيف الإجراءات الاحترازية على مستوى العالم. وأظهرت البيانات المنشورة من قِبل الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعًا في قيمة الصادرات غير النفطية بنحو 35.5% منذ بداية عام 2021م وحتى شهر سبتمبر مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفعت قيمة الصادرات السلعية بنحو 54.1% لنفس الفترة، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط (برنت) بنسبة 63.3%. أيضاً ارتفعت قيمة الواردات السلعية بمعدل 12.2% للفترة نفسها، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات المعدنية ومعدات النقل ومنتجات الصناعات الكيماوية والمنتجات الغذائية والمشروبات. وقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري بنسبة 228.0% من بداية العام 2021م حتى سبتمبر.

الاستثمار الأجنبي المباشر

استطاعت المملكة العودة إلى مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر لما قبل الجائحة، وقد ساهم في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والأنظمة الجديدة من أبرزها تقليص مدة البدء بالنشاط التجاري إلى 30 دقيقة بعد أن كانت تصل إلى 15 يومًا، وكذلك تمكين المستثمر الأجنبي من الوصول مباشرة إلى السوق المالية السعودية عن طريق "برنامج المستثمر الأجنبي المؤهل" الذي تقدمه شركة تداول ضمن برامجها لتطوير القطاع المالي في السعودية.

وتشير البيانات إلى ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 58.6 مليار ريال في النصف الأول من عام 2021م مقارنة بحوالي 9.1 مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك بارتفاع أكثر من 5 أضعاف. ويعد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى السعودية خلال النصف الأول من عام 2021م أعلى قيمة على الإطلاق، وفقًا للبيانات الصادرة من البنك المركزي السعودي.

في شهر أكتوبر من العام الحالي، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والتي تعد عنصرًا أساسيًا وممكنًا في رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال سنويًا، بحلول عام 2030م.

القطاع المالي

وبالنظر إلى أداء **السوق المالية**، فقد ارتفع **مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي)** بنسبة 38.5% بنهاية الربع الثالث من العام 2021م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 11,495 نقطة مرتفعًا بـ 3,196 نقطة مقارنة بالعام السابق. في حين سجل **عدد الأسهم المتداولة** ارتفاعًا بنسبة 4.7%، حيث ارتفع من 52.5 مليار سهم بنهاية الربع الثالث من العام 2020م إلى 54.9 مليار بنهاية الربع الثالث من العام 2021م. أما إجمالي **عدد الصفقات** فقد زاد بنسبة 50.3% ليصل إلى 70.9 مليون صفقة خلال الربع الثالث من العام 2021م، مقارنة بـ 47.1 مليون صفقة لنفس الفترة من العام السابق، وذلك وفق أحدث البيانات الصادرة عن شركة السوق المالية السعودية (تداول).

وتشير تلك البيانات، إلى أن **القيمة السوقية للأسهم المصدرة** قد سجلت ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى حوالي 10 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2021م، أي بنمو 10.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. في حين ارتفع إجمالي **القيمة للأسهم المتداولة** بنسبة 31.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت حوالي 1.7 تريليون ريال. ويوضح الرسم البياني أدناه تنامي القيمة السوقية للأسهم المصدرة بشكل ربعي منذ بداية العام 2020م مع نسب النمو:

القيمة السوقية

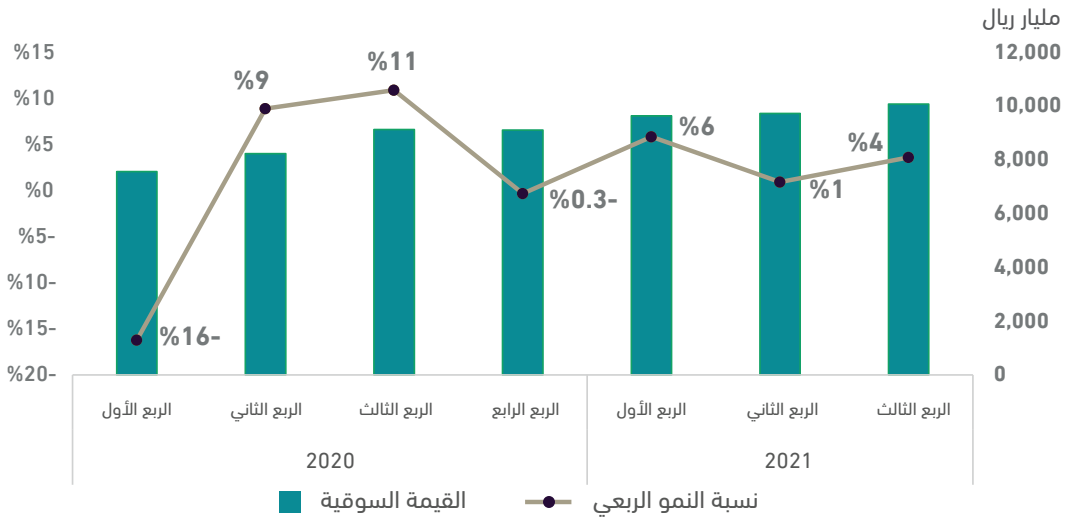

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

يوضح الشكل البياني الارتفاع في ملكية الأجانب بشكل ملحوظ بنهاية الربع الثالث 2021م لتشكل 14.5% مقارنة بحوالي 12.5% لنفس الفترة من العام السابق، حيث كان هذا الارتفاع على حساب نسب الملكية للسعوديين، بينما لم تتغير نسب ملكية المواطنين الخليجيين.

نسب الملكية حسب الجنسية

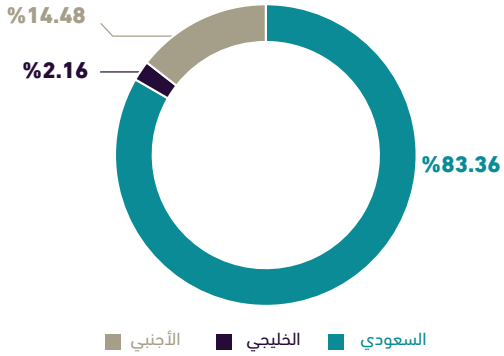

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

أهم محركات النمو في 2022م

- لعبت إصلاحات الجانب الاقتصادي والمالي دورًا مهمًا في تعزيز قدرة المملكة على مواجهة الأزمة ببنية تحية رقمية أثبتت جدارتها في مواجهة الأزمة، وتدابير صحية حاسمة خلال الجائحة، شكّلت حجر الأساس في احتواء الجائحة بوتيرة أسرع من المُتوقع. وقد انعكس هذا التقدم على زيادة نسب التحصين ونزول عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في مختلف المناطق، مما أدى إلى صدور الموافقة الكريمة على تخفيف الاحترازات الصحية ابتداءً من يوم الأحد الموافق 17 أكتوبر 2021م، من خلال عودة الطاقة الاستيعابية الكاملة للمسجدين الحرام والنبوي، وإلغاء قيود التباعد في الأماكن العامة ووسائل المواصلات والمطاعم وصالات السينما ونحوها.
- وفي ضوء هذه التطورات المحلية وعودة التعافي للاقتصاد العالمي، تمت مراجعة معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2022م والمدى المتوسط، حيث تشير التوقعات إلى استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق ليقود النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، من خلال الجهود الحكومية المبذولة في تعزيز دور القطاع، ودعم نمو المنشآت

الصغيرة والمتوسطة، تزامنًا مع دور الإنفاق الحكومي في تحقيق تحولات هيكلية تدعم النمو طويل المدى. وتشير التقديرات الأولية لعام 2022م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7.4% في عام 2022م، مدفوعًا بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي النفطي. ذلك بالإضافة إلى التحسن المتوقع في الناتج المحلي غير النفطي بافتراض استمرار التعافي التدريجي من آثار جائحة "كوفيد-19".

- ويأتي ذلك بالإضافة إلى الدور الإيجابي لاستراتيجية الاستثمار السعودية التي ستساهم في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره، كأحد أهم مستهدفات رؤية 2030، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%، وتعزيز الاستثمار من خلال تمكين المستثمرين، وإتاحة الفرص الاستثمارية، والحلول التمويلية للوصول إلى رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتخفيض معدل البطالة إلى 7%. بالإضافة إلى تطوير بيئة الأعمال والاستثمار بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال إطلاق مكاتب مشاريع لتطوير المناطق التي لا يوجد بها هيئات تطوير منها مناطق الباحة، والجوف، وجازان بهدف تعظيم الاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية لكل منطقة وتحقيق الشمولية بالتنمية المناطقية.
- كما يقوم دور صندوق التنمية الوطني في رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية الأخرى في مواكبة ما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية بالتكامل مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات تحت مظلة برنامج "شريك"، والذي يعتبر جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث يهدف إلى بناء إطار تعاوني بين القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص لتحقيق أهداف استثمارية من شأنها أن تضخ ما يقارب 5 تريليون ريال في استثمارات جديدة بحلول عام 2030م.
- ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي الجهود المبذولة للنهوض بالسياحة وجذب السياح من جميع أنحاء العالم دورًا مهمًا في زيادة النمو الاقتصادي. فقد تم إطلاق عدد من مواسم السعودية في الربع الرابع من عام 2021م منها موسم الرياض وموسم الدرعية وموسم لحظات العلا مع استمرارها حتى

الربع الأول من العام المقبل. وتعمل هذه المواسم على إثراء حياة المواطنين ورفع مستوى جودة الحياة للمقيمين في المملكة، وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال الترويج للوجهات المختلفة وإبراز الكنوز التاريخية والتراثية والثقافية والطبيعية، وتوفير فرص عمل للسعوديين، ودعم الاستثمار في القطاع السياحي من خلال توفير فرص استثمارية جاذبة من شأنها أن تضع المملكة على خارطة السياحة العالمية.

- كما أطلق صندوق الاستثمارات العامة مشروع ذا ريج (THE RIG) الوجهة السياحية الأولى من نوعها في العالم التي تستمد مفهومها من منصات النفط البحرية، والذي يُعدّ أحدث مشاريع الصندوق في مجال السياحة والترفيه، إضافة إلى العديد من المشاريع والشركات مثل شركة البحر الأحمر للتطوير، وشركة السودة للتطوير، وشركة كروز السعودية، التي تهدف إلى تمكين الابتكار في قطاعي السياحة والترفيه داخل المملكة.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الإنتاج النفطي ورفع حصة إنتاج المملكة ابتداءً من مايو 2021م حسب اتفاقية أوبك+، وعودة الطلب العالمي مع تحسن سلاسل الإمداد العالمية، من شأنها أن تنعكس إيجابيًا على الميزان التجاري للمملكة.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
	2020	2021	2022	2023	2024
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%4.1-	%2.9	%7.4	%3.5	%4.0
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	2,625	3,207	3,615	3,479	3,697
التضخم	%3.4	%3.3	%1.3	%2.0	%2.0

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
** المصدر: وزارة المالية "تقديرات أولية"

ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

02

التطورات والتقديرات المالية

لعام 2022م والمدى المتوسط

أ. تطورات أداء المالية العامة في العام 2021م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2020	ميزانية 2021	توقعات 2021	التغير السنوي* (فعلي 2020 - توقعات 2021)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	782	849	930	%19.0
الضرائب	**226**	**257**	**295**	**%30.2**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	18	13	17	%7.9-
الضرائب على السلع والخدمات	163	209	232	%41.8
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	18	17	17	%3.1-
ضرائب أخرى	27	18	29	%7.7
الإيرادات الأخرى	**555**	**592**	**636**	**%14.4**
النفقات				
إجمالي النفقات	1,076	990	1,015	%5.6-
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**921**	**889**	**903**	**%1.9-**
تعويضـات العامليـن	495	491	497	%0.4
السـلع والخدمات	203	192	199	%2.2-
نفقات تمويل	24	37	29	%18.5
الإعانات	28	22	23	%18.0-
المنح	4	0.4	5	%2.8
المنافع الاجتماعية	69	63	67	%3.2-
مصروفات أخرى	97	83	85	%12.6-
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**155**	**101**	**112**	**%27.7-**
عجز الميزانية				
عجز الميزانية	294-	141-	85-	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%11.2-	%4.9-	%2.7-	
الدين والأصول				
الدين العام	854	937	938	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%32.5	%32.7	%29.2	
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**359**	**280**	**350**	**-**

*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات

تأثرت الإيرادات بعدد من العوامل الإيجابية منذ بداية العام المالي الحالي وفي مقدمتها التعافي التدريجي الذي تشهده أغلب الأنشطة الاقتصادية بعد انحسار الجائحة، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للمبادرات والاصلاحات الداعمة للقطاع الخاص، ومع مواصلة تطبيق المبادرات غير النفطية التي قامت بها المملكة وفق ما سبق الإعلان عنه لضمان استدامة المالية العامة. كما ساهمت التطورات التي تشهدها أسواق النفط نتيجة ارتفاع الطلب العالمي وارتفاع مستوى الأسعار حتى تجاوز 80 دولار للبرميل، ليبلغ متوسط سعر النفط نحو 69.5 دولار للبرميل منذ بداية العام وحتى شهر أكتوبر 2021م.

وأخذًا في الاعتبار التطورات سابقة الذكر، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2021م حوالي 930 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 19% مقارنة بالعام 2020م؛ ويعزى ذلك إلى الارتفاع المتوقع في الإيرادات النفطية، وارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 18.2% مقارنة بالعام 2020م وذلك عند استبعاد مبالغ الأرباح الاستثنائية من استثمارات الحكومة التي تم تحصيلها في العام الماضي. كما تجدر الإشارة إلى توقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية في عام 2021م بنسبة 10.1% مقارنة بالتقديرات المعتمدة.

الضرائب

يُتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب لعام 2021م حوالي 295 مليار ريال بارتفاع نسبته 30.2% مقارنة بالعام 2020م وذلك لتحسن أداء النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الأثر السنوي للمبادرات التي تم تطبيقها في العام السابق.

ومن المُتوقع أن تسجل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** نحو 17 مليار ريال منخفضة بنسبة 7.9% مقارنة بالعام السابق؛ وذلك لارتباط إيراد العام الحالي بنشاط الشركات المتأثر بظروف الجائحة خلال العام السابق، إلى جانب تحصيل إيرادات غير متكررة تخص الأعوام السابقة بنحو 4.3 مليار ريال في العام السابق.

ويُتوقع أن تسجل **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 232 مليار ريال لعام 2021م بارتفاع نسبته 41.8% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس لتحصيل الأثر السنوي الكامل لرفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% بدءًا من شهر يوليو لعام 2020م إضافةً إلى التحسن الملحوظ في مؤشرات الاستهلاك لهذا العام بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية.

كما يُتوقع أن تسجل **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) نحو 17 مليار ريال بنهاية عام 2021م وذلك بانخفاض طفيف نسبته 3.1% مقارنة بالعام السابق نتيجة إلغاء رسم الحماية على واردات القمح.

ومن المتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب الأخرى** (منها: الزكاة) حوالي 29 مليار ريال لعام 2021م مُسجلةً ارتفاعاً بنسبة 7.7% مقارنة بالعام السابق وبنسبة 17.1% عند استبعاد أثر المبالغ غير المتكررة خلال العامين، ويأتي ذلك نتيجة لتطور عمليات التحصيل وارتفاع نسب الالتزام من قبل المكلفين.

الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

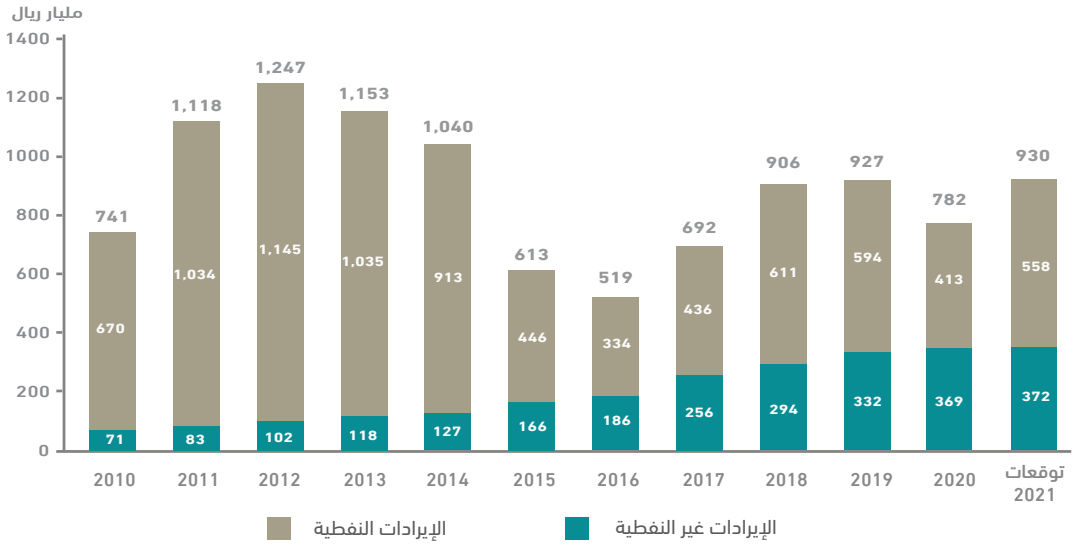

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات الأخرى

يُتوقع أن تسجل **الإيرادات الأخرى** والتي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات لعام 2021م حوالي 636 مليار ريال بارتفاع نسبته 14.4% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود السبب الرئيس إلى الارتفاع المتوقع في الإيرادات النفطية بنسبة 35.2% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى حوالي 558 مليار ريال في عام 2021م.

كما تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تسجل الإيرادات الأخرى غير النفطية انخفاضًا بنسبة 45.8% في عام 2021م مقارنة بالعام السابق ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تحصيل أرباح استثنائية في العام الماضي من استثمارات الحكومة.

النفقات

من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للعام 2021م نحو 1,015 مليار ريال، منخفضًا بنسبة 5.6% عن المنصرف الفعلي في عام 2020م ومرتفعًا بنحو 2.6% عن الميزانية المعتمدة. وعلى الرغم من ارتفاع إجمالي النفقات المتوقع للعام الحالي عن الميزانية المعتمدة إلا إنه بالمقارنة بعام 2019م يأتي منخفضًا بنسبة 4.2% ويعكس ذلك نتيجة جهود الحكومة نحو رفع كفاءة الإنفاق. ويرجع ارتفاع إجمالي النفقات مقارنة بالميزانية للعام الحالي 2021م نتيجة عدة عوامل رئيسة أهمها الإنفاق المرتبط بفيروس "كوفيد-19" ويشمل زيادة ساعات العمل لبعض العاملين في قطاع الصحة لسرعة تحصين السكان في المملكة وكذلك مصروفات شراء اللقاح وامتداده لأعمار (وبالتالي أعداد) أشمل من المخطط لها، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الزكاة وبالتالي مايقابلها من نفقات الضمان الاجتماعي المرتبطة بها، وكذلك زيادة الدعم الخارجي للدول والمنظمات الدولية وهو ما يعبر عن الدور الدولي المهم للمملكة في مساندة الاقتصاد العالمي وبما يحقق أيضًا مصالح المملكة، وزيادة في النفقات الرأسمالية لتسريع تنفيذ بعض المشاريع.

وعند المقارنة مع المنصرف الفعلي للعام 2020م، يتوقع أن تصل النفقات التشغيلية بنهاية العام المالي 2021م نحو 903 مليار ريال بانخفاض نسبته 1.9% نتيجةً لانخفاض الصرف على كل من بابي المصروفات الأخرى بنسبة 12.6%، والسلع والخدمات بنسبة 2.2%؛ وذلك لارتباط البابين بارتفاع الصرف على النفقات المرتبطة بالجائحة بشكل استثنائي خلال العام السابق 2020م. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع ارتفاع باب المنح بنسبة 2.8%، في حين يتوقع ارتفاع الصرف على باب نفقات التمويل بحوالي 18.5% نتيجةً لارتفاع رصيد الدين. ويتوقع ارتفاع باب تعويضات العاملين بنسبة 0.4% وذلك نتيجة صرف تعويضات خارج الدوام لبعض موظفي القطاع الصحي، إضافة لتضمين مبالغ غير متكررة تم صرفها للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال العام الحالي 2021م.

يتوقع أن تصل النفقات الرأسمالية لنحو 112 مليار ريال منخفضة بحوالي 27.7% عن المنصرف الفعلي لعام 2020م؛ وذلك نتيجة التقدم الذي أحرزته الحكومة خلال الفترات الماضية في تطوير البنى التحتية وإتاحة الفرص للقطاع الخاص والصناديق لقيادة المشاريع الاستثمارية، إضافةً إلى انتهاء عدد من مشاريع إنشاء محطات وشبكات المياه والخزانات والصرف الصحي، وعدد من مشاريع

تطوير وإنشاء البنى التحتية والتجهيزات الأساسية للمدن الصناعية وبعض مشاريع إعادة تأهيل وإنشاء عدد من الطرق والميادين العامة والشوارع.

الأداء على مستوى القطاعات

انعكاسًا للأسباب المذكورة سابقًا، يتوقع أن ينخفض الإنفاق بنهاية العام المالي الحالي على كل من قطاعات التجهيزات الأساسية والنقل، والبنود العامة، والأمن والمناطق الإدارية بحوالي 19.9% و16.1% و13.8% على التوالي مقارنة بعام 2020م، كما تجدر الإشارة إلى انخفاض الإنفاق على القطاع العسكري بنحو 6.7%، في حين يتوقع ارتفاع الإنفاق على قطاعي الموارد الاقتصادية والخدمات البلدية بنحو 32.9% و5.3% على التوالي مقارنة بالعام المالي السابق 2020م.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2020	ميزانية 2021	توقعات 2021	التغير السنوي* (فعلي 2020 - توقعات 2021)
الإدارة العامة	36	34	33	-7.9%
العسكري	204	175	190	-6.7%
الأمن والمناطق الإدارية	115	101	99	-13.8%
الخدمات البلدية	47	51	50	5.3%
التعليم	205	186	191	-6.8%
الصحة والتنمية الاجتماعية	190	175	191	0.2%
الموارد الاقتصادية	61	72	82	32.9%
التجهيزات الأساسية والنقل	60	46	48	-19.9%
البنود العامة	156	151	131	-16.1%
المجموع	1,076	990	1,015	-5.6%

المصدر: وزارة المالية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

العجز والدين

في ضوء التوقعات المذكورة سابقًا للإيرادات والنفقات، من المتوقع أن تسجل الميزانية عجزًا بنهاية العام 2021م بنحو 85 مليار ريال أي ما يعادل 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م والذي بلغ نحو 294 مليار ريال.

عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

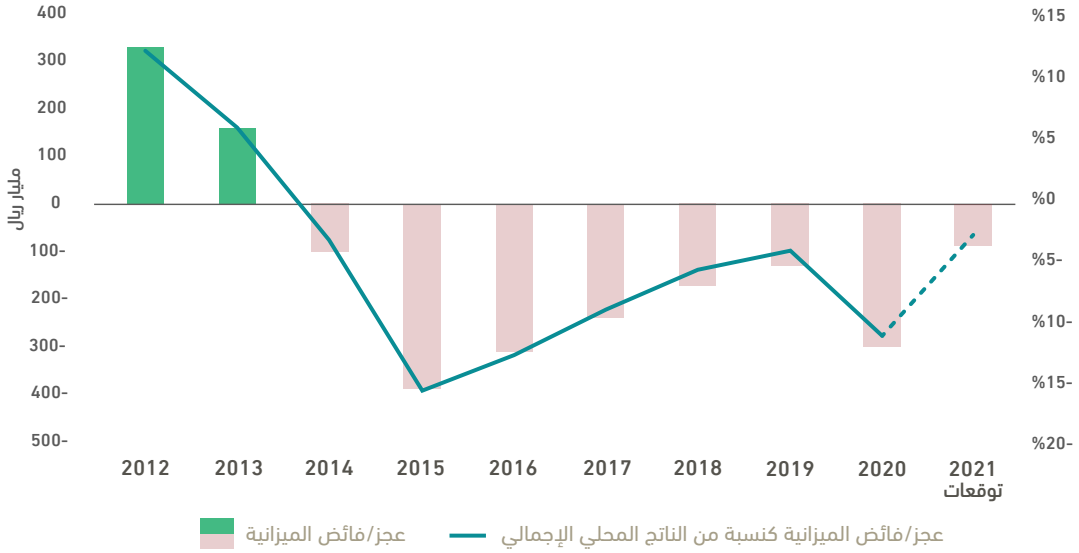

المصدر: وزارة المالية

بلغ إجمالي إصدارات الدين لعام 2021م حوالي 125 مليار ريال (يشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 40 مليار ريال)، حيث شكلت الإصدارات المحلية منها نسبة 61% بينما بلغت الإصدارات الدولية نسبة 39%. وبذلك تُشكل الديون المحلية نسبة 60% من إجمالي محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية نسبة 40%.

كما تجدر الإشارة إلى تزايد الطلب على الإصدارات السيادية للمملكة من قبل المستثمرين، حيث تمكنت الحكومة ضمن برنامجي السندات والصكوك الدولي لحكومة المملكة العربية السعودية، من إتمام إصدارها الدولي الأول لعام 2021م للسندات بعملة الدولار بإجمالي 5 مليار دولار ونسبة تغطية 4 أضعاف من إجمالي الإصدار. كما تم إكمال إصدارها الدولي الثاني للسندات بعملة اليورو بإجمالي 1.5 مليار يورو وبنسبة تغطية تجاوزت 3 أضعاف إجمالي الإصدار، حيث حققت شريحة

الثلاث سنوات عائد سلبي، ولقد أتم إصدارها الدولي الثالث للصكوك والسندات بإجمالي 3.25 مليار دولار وبنسبة تغطية 3.5 أضعاف من إجمالي الإصدار.

حركة الاقتراض لعام 2021م

مليار ريال

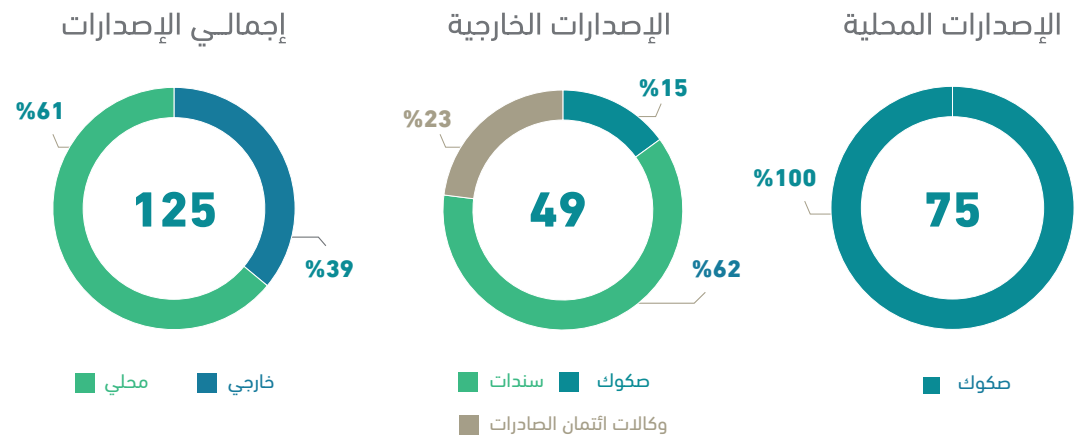

المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين

وبالتالي يُتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 938 مليار ريال (أي ما يعادل 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية العام 2021م مقارنة مع 854 مليار ريال (أي ما يعادل نحو 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي) للعام السابق، وبالرغم من زيادة محفظة الدين إلا أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تنخفض وذلك يرجع إلى أن مستويات الدين تزيد بمعدل أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المقدر أن تنخفض الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بنهاية العام 2021م بحوالي 9 مليار ريال عن رصيد العام السابق 2020م، وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية بعد إصدارات الدين والمتمثلة بشكل رئيس في تمويل حزم تحفيز القطاع الخاص، وبذلك يتوقع أن يبلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية نحو 350 مليار ريال بنهاية عام 2021م، وهو أعلى من مستوى الاحتياطي المستهدف في الميزانية عند 280 مليار ريال نتيجة التحسن المتوقع في عجز الميزانية.

ب. ميزانية عام 2022م وتقديرات المدى المتوسط

تقديرات ميزانية 2022م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	ميزانية 2021	توقعات 2021	ميزانية 2022
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**849**	**930**	**1,045**
الضرائب	**257**	**295**	**283**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	13	17	16
الضرائب على السلع والخدمات	209	232	223
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	17	17	18
ضرائب أخرى	18	29	26
الإيرادات الأخرى	**592**	**636**	**763**
النفقات			
إجمالي النفقات	**990**	**1,015**	**955**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**889**	**903**	**863**
تعويضات العاملين	491	497	498
السلع والخدمات	192	199	160
نفقات تمويل	37	29	33
الإعانات	22	23	24
المنح	0.4	5	2
المنافع الاجتماعية	63	67	63
مصروفات أخرى	83	85	83
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**101**	**112**	**92**
عجز / فائض الميزانية			
عجز /فائض الميزانية *	-141	-85	90
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-%4.9	-%2.7	%2.5
الدين والأصول			
الدين العام	937	938	938
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%32.7	%29.2	%25.9
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	280	350	381

المصدر: وزارة المالية

* سيتم توجيه مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية حسب آلية التعامل مع الفوائض في برنامج الاستدامة المالية وذلك لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الإيرادات

تتوقع الحكومة في عام 2022م استمرار التعافي التدريجي في النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على المبادرات التي تم تنفيذها خلال الأعوام الماضية، حيث تعكس الإيرادات في الميزانية استمرار تحصيل الأثر الكامل للمبادرات المالية المُنفذة. والجدير بالذكر أن معدلات النمو السلبية في بعض البنود تعكس وجود إيرادات غير متكررة في العام الحالي 2021م. وأخيرًا تتضمن التقديرات أثر التطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسن عمليات التحصيل والذي ساهم في رفع مستوى الالتزام لدى المكلفين. وعلى المدى المتوسط، تهدف الحكومة إلى استمرار تقليل الاعتماد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية، وتحقيق مستهدفات رؤية 2030 من خلال تنويع الاقتصاد وتنمية وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وضمان استدامتها على المديين المتوسط والطويل.

تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2022م سيبلغ حوالي 1,045 مليار ريال بارتفاع نسبته 12.4% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2021م.

الضرائب

يُقدر أن تصل الإيرادات من الضرائب في عام 2022م إلى حوالي 283 مليار ريال بانخفاض نسبته 4.1% مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2021م.

ومن المُقدر أن تبلغ إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** حوالي 16 مليار ريال في عام 2022م بتراجع نسبته 6.0% مقارنة بالمتوقع في العام 2021م، نتيجة مبادرة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتمثلة بإلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية خلال العام 2021م والتي ساهمت بتحفيز المكلفين بالسداد عن الفترات السابقة.

وبالنسبة **للضرائب على السلع والخدمات**، من المُقدر أن تحقق نحو 223 مليار ريال في عام 2022م، بانخفاض نسبته 3.5% عن المتوقع في عام 2021م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تضمين أثر مبادرة تعديل تاريخ استحقاق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات للمنشآت المتعاقدة مع الجهات الحكومية، وبموجب هذه المبادرة سيكون التاريخ الذي تستحق فيه الضريبة هو تاريخ إصدار

أمر الدفع الخاص بالمطالبة المتعلقة بالتوريدات الخاضعة للضريبة وفق إجراءات نظام المنافسات أو تاريخ تلقي مقابل التوريد أو جزء منه، أيهما أسبق، والتي بدأ العمل بها اعتبارًا من شهر نوفمبر للعام الحالي. علمًا بأن الأثر المالي لهذه المبادرة يؤثر على التدفقات النقدية للسنة الأولى من التطبيق.

ويُتوقع أن تحقق **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** حوالي 18 مليار ريال لعام 2022م بارتفاع نسبته 3.4% عن المتوقع تحصيله نهاية العام 2021م مدفوعة باستمرار نمو الواردات في العام القادم.

كما أنه من المُقدر أن تسجل **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 26 مليار ريال في العام 2022م بانخفاض نسبته 11.9% مقارنة بالمُتوقع لعام 2021م، بسبب تحصيل مبالغ غير متكررة لدفعات سابقة خلال عام 2021م.

الإيرادات الأخرى

وفيما يتعلق **بالإيرادات الأخرى** والتي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، فَيُقدّر أن تبلغ نحو 763 مليار ريال لعام 2022م بارتفاع نسبته 20% مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام 2021م، وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات الإيرادات الأخرى لا تشمل على تحصيل أي أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة خلال عام 2022م.

النفقات

تأتي ميزانية العام 2022م لمواصلة جهود الحكومة في الإصلاحات الداعمة لتطوير إدارة المالية العامة، وذلك بالتزامن مع تحقيق الانضباط المالي وتعزيز كفاءة الإنفاق للمحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات المعلنة مسبقًا. ويقدر إجمالي النفقات بحوالي 955 مليار ريال للعام المالي 2022م.

تبعًا لذلك فمن المقدر أن تبلغ **النفقات التشغيلية** للعام 2022م نحو 863 مليار ريال منخفضة بنحو 4.4% مقارنة بالمتوقع لعام 2021م، وتقدر نفقات **تعويضات العاملين** بحوالي 498 مليار ريال بارتفاع طفيف بنحو 0.3% مقارنة

بالمتوقع لعام 2021م. ويقدر أن يبلغ الإنفاق على باب **السلع والخدمات** حوالي 160 مليار ريال بانخفاض نسبته 19.4% عن المتوقع لعام 2021م وذلك نتيجة التعافي التدريجي من تبعات الجائحة وبالتالي استبعاد النفقات الاستثنائية للعام 2021م، بالإضافة لدور هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في تمكين الجهات الحكومية من تبني أفضل الممارسات لتحقيق كفاءة في الإنفاق ودعمها بالتحفيزات اللازمة لتحقيق المستهدفات. كما تقدر **نفقات التمويل** في عام 2022م بحوالي 33 مليار ريال مرتفعة بنسبة 12.4% مقارنة بالمتوقع في عام 2021م نتيجة انعكاس جزء من تكلفة العمليات التمويلية التي تمت خلال عام 2021م والعمليات التمويلية المتوقعة للعام القادم 2022م.

وتجدر الإشارة إلى التقدم في تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى وكذلك المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، منها الاستثمار بمعدلات مرتفعة في البنية التحتية الفترة الماضية. وعليه، من المقدر أن تنخفض **النفقات الرأسمالية** في العام 2022م بنسبة 18.2% مقارنة بالمتوقع لعام 2021م لتصل لحوالي 92 مليار ريال، وذلك تزامنًا مع انتهاء العمل على عدد من المشاريع الرأسمالية وتولي القطاع الخاص وصندوق الاستثمارات العامة تمويل عدد من المشاريع الرأسمالية. في المقابل تعتزم الحكومة الاستمرار في تنفيذ العديد من المشاريع في جميع القطاعات منها مشاريع تجهيز البنية التحتية والمدن السكنية ومشاريع الطرق السريعة وبناء الوحدات السكنية وإنشاء محطات المياه.

فائض الميزانية والدين العام

من المقدر أن يتم تحقيق فوائض في الميزانية في العام 2022م بنحو 90 مليار ريال (أي ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث سيتم توجيه تلك الفوائض المتحققة في الميزانية لتعزيز الاحتياطيات الحكومية ودعم الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق، وذلك بهدف تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات من خلال تقوية المركز المالي للدولة، والتركيز على الاستثمار الذي

يحقق النمو الاقتصادي المستدام بما يضمن المحافظة على استدامة واستقرار المركز المالي للدولة.

عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

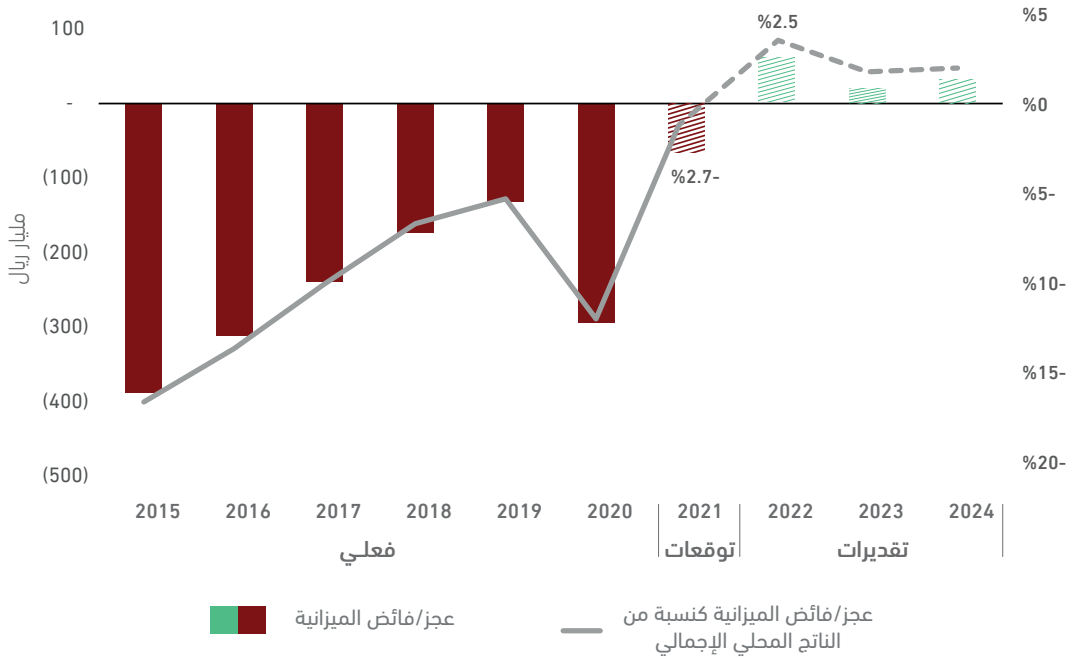

المصدر: وزارة المالية

ولتلبية الاحتياجات التمويلية المقدرة في ميزانية العام 2022م، تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض تستهدف استمرار التنويع بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مما يعزز قدرة المملكة على الوصول إلى مختلف الأسواق المحلية والدولية، مع ضمان إصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة وضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر والتي تراعي عدة اعتبارات منها الحفاظ على سيولة السوق المحلي، الحفاظ على متوسط أجل استحقاق الدين العام لتقليل مخاطر إعادة التمويل المستقبلية، وتنفيذ عمليات إعادة تمويل استباقية لاستحقاقات أصل الدين في السنوات القادمة، والتركيز على إصدارات الدين ذات العوائد الثابتة لتخفيف التعرض لمخاطر تغير العوائد، والحد من مخاطر تغيرات أسعار الصرف.

كما تهدف استراتيجية الدين متوسطة المدى إلى انتهاز الفرص التمويلية والاستمرار في تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض

مع استمرار تنويع قاعدة المستثمرين والعمل على موائمة عمليات التمويل للإصدارات المستدامة والبحث في منهجيات تمويل جديدة كالتمويل الحكومي البديل، والتي تعد أداة مالية حديثة تشتمل على ثلاث صيغ تمويلية وهي تمويل المشاريع، وتمويل البنى التحتية، ووكالة ائتمان الصادرات. ويأتي ذلك ضمن استراتيجية وزارة المالية لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة. بالإضافة إلى مواصلة تعميق سوق الدين المحلي في إطار جهود الحكومة لتطوير البنية التحتية للأسواق المحلية.

ومن المتوقع أن يكون حجم الدين العام في العام القادم 2022م مقارب لمستويات عام 2021م نتيجة التوقعات بتحقيق فوائض في الميزانية ليبلغ حوالي 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يتم سداد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلاً من خلال الإصدارات السنوية، بالإضافة إلى إمكانية النظر في عمليات تمويلية استباقية حسب أوضاع الأسواق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تنخفض في عام 2024م لتصل إلى 25.4% نتيجة توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي	ميزانية	توقعات	ميزانية	تقديرات	
	2020	2021	2021	2022	2023	2024
إجمالي الإيرادات	782	849	930	1,045	968	992
إجمالي النفقات	1,076	990	1,015	955	941	951
عجز / فائض الميزانية	294-	141-	85-	90	27	42
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	11.2%-	4.9%-	2.7%-	2.5%	0.8%	1.1%
الدين العام	854	937	938	938	938	938
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	32.5%	32.7%	29.2%	25.9%	26.9%	25.4%

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الإيرادات للأعوام 2023م و2024م تعتمد على المنهجية المتحفظة حسب القواعد المالية في برنامج الاستدامة المالية وليس التوقعات المستقبلية للإيرادات.

ت. سيناريوهات الإيرادات
وفق تطورات الاقتصاد العالمي

شهدت أسواق النفط تحسُّناً بسبب تعافي الاقتصاد العالمي، وعودة النشاط الصناعي، وانتعاش حركة التنقل تدريجياً، الأمر الذي نتج عنه تزايد الطلب على جميع مصادر الطاقة. واستمرت مجموعة أوبك+ في زيادة الإنتاج استجابةً لتحسن الطلب العالمي على النفط وموازنة الأسواق. وصاحب هذا التعافي الاقتصادي أزمة في إمدادات الغاز الطبيعي والفحم اللازمة لإنتاج الكهرباء، وارتفاع أسعارهما، الذي أثر بدوره في أسواق الطاقة بشكل عام.

وتشير توقعات أغلب بيوت الخبرة والمؤسسات المالية إلى استمرار وتيرة التعافي الاقتصادي لعام 2022م مفترضة تزايد أعداد المحصنين ضد فيروس كورونا، وتخفيف القيود المفروضة حول العالم، ونمو الأنشطة الاقتصادية إلى مستويات مقاربة لما قبل الجائحة خلال العام القادم، مدعوماً بزيادة مستويات الاستهلاك على الخدمات والسلع. كما تتوقع هذه المصادر أن يستمر نمو الطلب على النفط وصولاً إلى مستوياته قبل الجائحة خلال العام 2022م، وأن تتراوح معدلات أسعار النفط للعام القادم بين 65 و90 دولار للبرميل.

وفي المقابل، تستمر حالة عدم اليقين حول تعافي الاقتصاد العالمي وانفتاحه، لأسباب عدة منها؛ تكرر الإغلاقات الكاملة والجزئية في عددٍ من الاقتصادات الرئيسة واستمرار آثار الجائحة لفترة أطول بسبب الموجات الجديدة. هذا بالإضافة إلى استمرار تحديات سلاسل الإمداد العالمية، والضغوط الناتجة عن زيادة مستوى التضخم، والتوقعات بارتفاع المخزونات النفطية مما يشكل ضغوطًا إضافية على أسواق النفط.

وفي ضوء هذه المعطيات، تم إعداد عدة سيناريوهات للإيرادات لعام 2022م كالتالي:

1. سيناريو للإيرادات الهيكيلة[2] لا يرتبط بتطورات الأسواق العالمية، وهو السيناريو الذي تم على أساسه تحديد حجم النفقات في الميزانية وفق برنامج الاستدامة المالية.

[2] القواعد المالية التي بُنيت عليها الإيرادات الهيكلية موضحة بالفصل الثالث في الجزء الخاص ببرنامج الاستدامة المالية.

2. سيناريو أساسي يستند على تطورات الأسواق العالمية، وهو المستخدم لتقدير الإيرادات في الميزانية.
3. سيناريو يأخذ في الاعتبار تحقق إيرادات بمستويات أقل من السيناريو الأساسي.
4. سيناريو يأخذ في الاعتبار تحقق إيرادات بمستويات أعلى من السيناريو الأساسي.

سيناريوهات الإيرادات لعام 2022م
وفق تطورات الاقتصاد العالمي

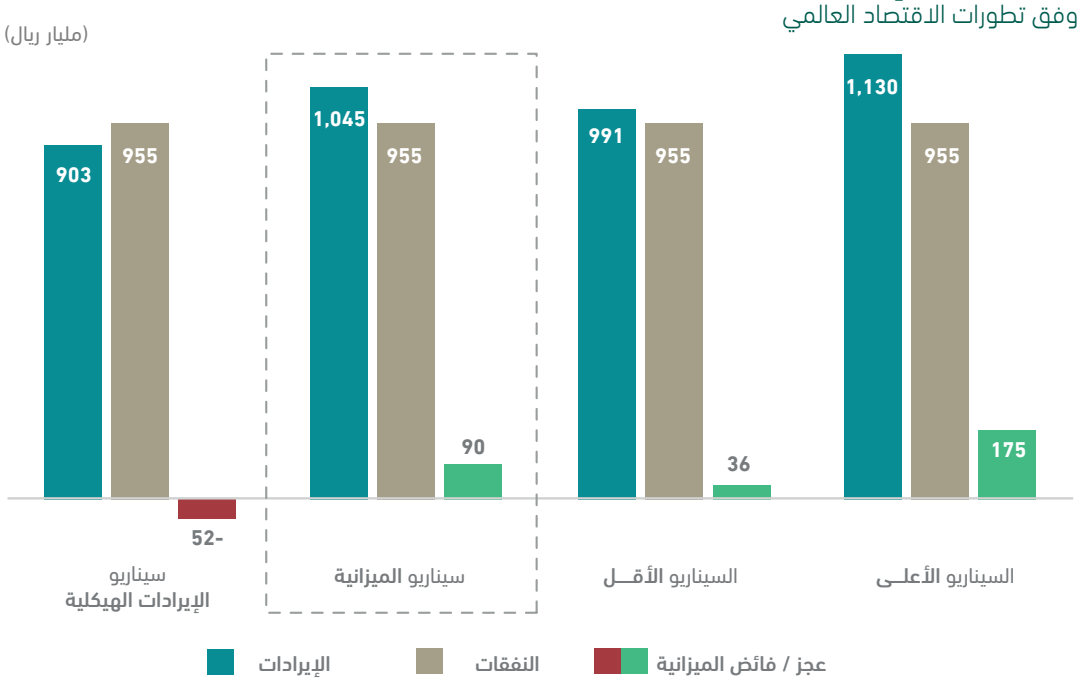

ومن المهم التأكيد على أن أسقف النفقات لعام 2022م تم إعدادها على أساس إيرادات هيكلية لا تأخذ في الاعتبار التوقعات المستقبلية للأسواق العالمية، وبالتالي فقد تم المحافظة عليها وفقاً للتخطيط متوسط المدى للنفقات وهو ماسبق الإعلان عنه في تقديرات أسقف النفقات على المدى المتوسط المنشورة في بيان الميزانية في العام السابق وتم التأكيد عليه في البيان التمهيدي لميزانية عام 2022م. ويهدف ذلك إلى تحقيق المستهدفات الوطنية وبناء أسقف إنفاق أكثر استقراراً من خلال الحد من الإنفاق المساير لتذبذبات أسعار النفط وربط الإنفاق بالإيرادات الهيكلية ووضع ضوابط كمية لمقدار النمو السنوي لأسقف النفقات.

ج. النفقات في ميزانية 2022م على مستوى القطاعات

فيما يلي أبرز البرامج والمشاريع التي سيتم الإنفاق عليها في كل قطاع سواء لاستكمال التنفيذ أو للبرامج والمشاريع الجديدة:

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	
أولاً: معلومات عن القطاع	
مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	42 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الطرق، والموانئ، والمطارات، والإسكان، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية مثل مدن الجبيل وينبع ورأس الخير وجازان
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	17 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م	
النطاق	**المنجز**
الطيران	دخول 4 مطارات سعودية ضمن أفضل 100 مطار بالعالم حسب تقييم شركة سكايتراكس محققة إحداها المرتبة الخمسين لتعزيز الصورة الذهنية عن المملكة وتحسين تجربة المسافرين
الموانئ	دخول المملكة لأول مرة ضمن قائمة أفضل 10 موانئ عالمياً بالمرتبة الخامسة كأسرع دول العالم في مناولة سفن الحاويات بواقع 16.8 ساعة لتعزيز مكانة المملكة كموقع رائد للخدمات اللوجستية
الإسكان	تمكين أكثر من 210 ألف أسرة سعودية من الاستفادة من خيارات برنامج سكني المتنوعة، منها ما يزيد عن 166 ألف أسرة سكنت منازلها وذلك حتى نهاية شهر نوفمبر من العام الحالي، وذلك بالاستفادة من القرض العقاري المدعوم بالشراكة مع 18 جهة تمويلية
الاتصالات	تحقيق المركز الثاني في التنافسية الرقمية (Digital Riser) على مستوى مجموعة العشرين، ووصول الرياض إلى المرتبة الثالثة عالميًا من بين مدن العالم في سرعات الإنترنت المتنقل بتقنية الجيل الخامس

النطاق	المنجز
البيانات والذكاء الاصطناعي	إطلاق منصة "إحسان" لتعزيز قيم العطاء لجميع أفراد المجتمع، حيث بلغت قيمة التبرعات أكثر من مليار ريال بواقع 15.6 مليون متبرع، وأكثر من 2.7 مليون مستفيد

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م	
النطاق	المستهدف
النقل	تأسيس المركز الوطني لسلامة النقل، وإطلاق خدمة "عقود التأجير" للمركبات عبر بوابة نقل
الإسكان	توفير سكن لأكثر من 130 ألف مستفيد وإبرام ما يزيد عن 100 ألف عقد دعم سكني
الاتصالات	إنشاء منطقة تقنية حرة SEZ تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية بهدف الوصول إلى أكثر من 10 شركات عالمية في السنوات القادمة
	إطلاق برنامج تحفيز وتنمية سوق المنازل الذكية وتمكين المشاريع الضخمة وشركات العقار من الاستثمار في المنازل الذكية بمشاركة برنامج جودة الحياة
البيانات والذكاء الاصطناعي	إطلاق أكاديمية سدايا لتقديم دورات حول أساسيات البيانات والذكاء الاصطناعي، كذلك إطلاق برنامج حوافز الشركات إحدى مبادرات مسار السياسات والأنظمة في الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي "نسدي"

قطاع التعليم

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	185 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، والابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، ودعم الأبحاث والتطوير والابتكار، والمستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	35 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م

النطاق	المنجز
التعليم	رفع أعداد القبول في الجامعات بما يزيد عن 10% من المقاعد المخصصة للمواطنين والمواطنات
	تخصيص 60 مبنى تعليمي في منطقة مكة المكرمة (المرحلة الأولى)، وتوفير حوالي 1.3 مليار ريال من التكلفة الرأسمالية وإعادة استثمارها في التشغيل
	إطلاق مسار التميز للابتعاث لـ 32 تخصص جديد في 70 جامعة عالمية
	توسعة مستشفى الملك خالد الجامعي من خلال إضافة 472 سرير، و22 غرفة فحص، و32 غرفة عمليات، ومركز الأورام، ومركز التأهيل الطبي، ووحدة المناظير، وخدمات التصوير الطبي والأشعة
	إنشاء مركز الأورام الجامعي في جامعة الملك سعود من خلال زيادة 11 غرفة فحص، و30 وحدة علاج كيميائي، وأجهزة لعلاج الأورام والفحص النووي

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م	
النطاق	المستهدف
التعليم	إطلاق برنامج "التلمذة الصناعي" بزيادة نسبة الملتحقين من 18% إلى 40%، وزيادة نسبة أيام التدريب العملي من 55% إلى 60% لخريجي الكليات التقنية، ومن 15% إلى 70% لبرامج الجامعات
	إنشاء أندية الموهبة والابتكار للمتدربين والمتدربات في الكليات والمعاهد
	تقديم حلول للتحديات الوطنية والصناعية من خلال البحث العلمي، باستهداف 50 شراكة مع القطاع الخاص – الصناعي منها بشكل خاص - والجهات الوطنية
	إطلاق مبادرة لدعم الباحثين في الجامعات لتطوير الابتكارات التقنية من خلال نقل البحوث من مرحلة تطوير النماذج الأولية وتحويلها إلى منتجات صناعية
	إدراج اللغة الصينية في المرحلة الثانوية في 746 مدرسة موزعة على 47 إدارة تعليمية في المملكة

قطاع الخدمات البلدية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	50 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	البنية التحتية للمدن، وتنمية المدن السعودية، والرفع من جودة الحياة داخل المدن
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	295 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م

النطاق	المنجز
خدمات بلدية	اكتمال تطوير 88 خدمة ضمن خدمات المنصة الموحدة للخدمات البلدية "بلدي"
	إطلاق منصة "قرار" لإشراك المجتمع في مناقشة الأنظمة والتشريعات قبل تنفيذها وذلك بمشاركة 30 تشريع
	تطوير منظومة الاستثمار البلدي عبر بوابة الاستثمار البلدي "فرص" حيث تجاوز عدد الفرص المطروحة أكثر من 15 ألف فرصة
	إطلاق غرفة عمليات معالجة التشوه البصري لرصد المخالفات ومعالجة أكثر من 150 ألف بلاغ

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م

النطاق	المستهدف
خدمات بلدية	تشغيل المنصة الوطنية للرصد الحضري، لقياس أكثر من 130 مؤشر حضري بما يخدم نحو 17 قطاع حضري
	إطلاق نظام الإدارة المكانية بهدف تحديد الاحتياج للخدمات المقدمة على مستوى المدن
	تفعيل إطلاق تراخيص المهن الحرفية بهدف تعزيز الإنتاجية وإيقاف تدفق العمالة المهنية الغير المؤهلة للسوق
	إطلاق نظام الرصد المكاني لمخالفات التشوه البصري لتحديد مكان وتوقيت المخالفة وربطها بالنطاق الجغرافي لعقود التشغيل والصيانة لجميع الشركات المقدمة للخدمات في المدن

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	138 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الجانب الصحي ويشمل الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والأبحاث، والموارد البشرية والجانب الاجتماعي ويشمل خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية والثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	22 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م

النطاق	المنجز
الصحة	افتتاح 10 مستشفيات لرفع الطاقة الاستيعابية بسعة تتجاوز 1,500 سرير في مختلف مناطق المملكة، وافتتاح 4 مختبرات متخصصة بفحوصات "كوفيد-19"
	تخفيض نسبة انتشار التبغ في المملكة العربية السعودية وارتفاع معدّل الإقلاع عن التدخين بنسبة 26.8%
الموارد البشرية	توطين 20 مهنة ونشاط في عدد من القطاعات وخلق ما يزيد عن 378 ألف وظيفة للباحثين عن عمل
تنمية اجتماعية	تمكين أكثر من 10 آلاف مستفيد من الضمان الاجتماعي قادر على العمل لتوفير فرص وظيفية لهم
الثقافة	إطلاق منصة "أبدع" لإصدار التراخيص والتصاريح الثقافية للممارسين والموهوبين السعوديين والمقيمين

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م	
النطاق	المستهدف
الصحة	تطوير المراكز الصحية الحكومية لمراكز استشارية (ميغا) لتشمل جميع التخصصات وبناء وتجهيز مراكز تخصصية شاملة (mega centers) موزعة جغرافيًا لزيادة الإقبال ورضا المراجعين للخدمات الصحية المقدمة
الموارد البشرية	تدريب وتأهيل 3,000 باحث عن العمل في مجال السلامة والصحة المهنية والحاقهم في سوق العمل
	إدارة وتحفيز منصة العمل المرن، وتشغيل برامج العمل الحر والعمل عن بعد
	التحول إلى إدارة الأداء الوظيفي لرفع مستوى النضج وثقافة إدارة الأداء للجهات الحكومية
الثقافة	إنشاء متحف الذهب الأسود في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، والذي سينضم فنون معاصرة وتصاميم متخصصة في مجال البترول، وإنشاء متحف البحر الأحمر لتعزيز الهوية الثقافية والتاريخية للمدن المطلة على البحر الأحمر

قطاع الموارد الاقتصادية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	54 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	البنية التحتية للبيئة والمياه والزراعة، وإنتاج المياه المحلاة والصرف الصحي، ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، إضافة إلى تطوير بيئة السياحة والاستثمار، وتنمية الصناعة، والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعقارات الدولة، وتعزيز المحتوى المحلي، والتخطيط المالي والاقتصادي
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	45 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م

النطاق	المنجز
الطاقة	اعتماد بناء وتشغيل 5 مشروعات لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية والتي ساهمت في تأسيس 5 شركات سعودية
	تحقيق مشروع الشعيبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية رقمًا قياسيًا عالميًا كأقل تكلفة لشراء الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية في العالم
التجارة	نمو إجمالي أعداد السجلات التجارية الخاصة بالمؤسسات والشركات بواقع 4% عن العام الماضي 2020م
الاستثمار	إتمام 69 صفقة استثمارية تقدر قيمتها بـ 24 مليار ريال وخلق 18 ألف فرصة وظيفية
البيئة والمياه والزراعة	جذب استثمارات دولية ومحلية من خلال طرح 10 مشروعات بتكلفة تقدر بحوالي 12 مليار ريال في مجالات الصرف الصحي وتحلية المياه وخطوط نقلها والخزن الإستراتيجي لها
المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الربط بين الممولين من القطاع الحكومي والخاص، وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال بوابة التمويل باستفادة أكثر من ألفي منشأة بقيمة تجاوزت 6 مليار ريال
السياحة	رفع جاهزية 9 وجهات سياحية و42 موقع مستهدف، من خلال صندوق التنمية السياحي بقيمة استثمارية قدرها 4.2 مليار ريال لتوفير أكثر من 15 ألف مفتاح فندقي

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م	
النطاق	المستهدف
الطاقة	تصميم الإطار التنظيمي لتنظيم الطاقة الشمسية لسعات أكبر من 2 ميجاواط ليتيح للمواطنين وكبار المستهلكين بناء محطات توليد للطاقة المتجددة بداخل منشآتهم وتصدير الفائض منها للشبكة العامة للكهرباء وتأهيل الشركات المطورة
التخصيص	تخصيص 5 محطات معالجة الصرف الصحي لزيادة السعة تقدر بـ 275 ألف متر مكعب يومياً، وتخصيص محطة "تبوك – 1" بإجمالي سعة إنتاج 400 ألف متر مكعب يومياً، وتخصيص أعمال عيادات الأشعة الطبية بجميع المستشفيات "المرحلة الأولى" لتلبية احتياج 50% من الطلب المقدّر
الصناعة والثروة المعدنية	تطوير مواقع صناعية بالهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وتطوير البنية التحتية لمساحة 34.65 مليون م^2
الاستثمار	إصدار ترخيص المقرات الإقليمية للشركات الأجنبية، وإطلاق برنامج "متميز" لتقديم عروض بمزايا تفضيلية ودعم كبار المستثمرين المحليين والدوليين
البيئة والمياه والزراعة	إطلاق مشروع الخزن الوطني الاستراتيجي للمياه للحفاظ على الفائض من مياه التحلية في الطبقات الجوفية والسدود بسعة خزن مايقارب 109 مليون متر مكعب سنويًا لدعم الأمان المائي
السياحة	إعداد المخططات العامة والتفصيلية للمواقع السياحية لعدد 15 موقع سياحي
المشتريات الحكومية	تفعيل نظام التصنيف الموحد للمشتريات الحكومية وربط التصنيف المستحدث بالأنظمة المستخدمة في المملكة

قطاع الإدارة العامة

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	32 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	دعم الأجهزة الإدارية والتشريعية، ووزارة الخارجية، والمحاكم، وخدمات الشؤون الإسلامية، وفي مجال حقوق الإنسان والعناية بالحرمين الشريفين
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	32 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م

النطاق	المنجز
الحج والعمرة	إطلاق منصة "تأهيل وترخيص العاملين" لرفع كفاءة وجودة الخدمات من خلال تقديم مسارات تعليمية وتدريبية في مجال أعمال وخدمات الحج والعمرة لأكثر من 8 آلاف عامل في قطاع الحج والعمرة
	إطلاق موسم الحج الاستثنائي لعام 1442 هـ وفق التدابير الوقائية والاحترازية لضمان سلامة 60 ألف حاج
الشؤون الإسلامية	طباعة أكثر من 6 مليون نسخة من المصاحف والترجمات وتوزيعها على المستفيدين داخل المملكة وخارجها
العدل	تقليص المدة الزمنية لمعالجة القضايا وحالات التصفية للمساهمات العقارية المتعثرة وتصفية التركات من خلال مركز "إنفاذ" إلى أقل من 80 يوماً
	تمكين القيادات النسائية، وتخصيص إدارات مركزية مشغلة بطواقم نسائية 100%

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م	
النطاق	المستهدف
الحج والعمرة	إنشاء وإطلاق منصة "توعية ضيوف الرحمن" لزيادة الوعي ومستوى السلامة بالمعلومات المتعلقة بالبيئة، والصحة، والأمن والسلامة، لتأمين بيئة ملائمة لضيوف الرحمن وتأمين استدامة قطاع الحج والعمرة
	تطوير ورفع كفاءة خدمات منظومة الإعاشة المقدمة في الحج والعمرة
الشؤون الإسلامية	تصميم وإطلاق تطبيق "المكتبة الإلكترونية الإسلامية" للأجهزة الذكية
	تصميم وإطلاق برنامج "جنودنا البواسل" لتعزيز دور الجنود في حماية المقدسات ومقدرات الوطن
العدل	استكمال إنشاء مراكز الخدمة العدلية لخدمة أكثر من 150 ألف مستفيد

القطاع العسكري

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	171 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الدفاع الوطني، ورفع وتطوير القدرات العسكرية، والمدن والقواعد العسكرية، والمستشفيات والخدمات الطبية العسكرية، والكليات العسكرية، وتوطين الصناعات العسكرية، والبحوث العسكرية
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	20 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م

النطاق	المنجز
صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين	إنشاء جهاز عام يعنى بأُسر الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين ومن يعولهم شرعاً
الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة	افتتاح وتشغيل مركز علاج أمراض وجراحة القلب بمستشفى القوات المسلحة في جدة
الهيئة العامة للصناعات العسكرية	توطين وإدارة عمليات المشتريات العسكرية بتأهيل 3 مصنّعين محليين للملبوسات العسكرية، وتوقيع 4 اتفاقيات لإدارة عمليات المشتريات
وزارة الحرس الوطني –الشؤون الصحية	الربط الآلي للأنظمة الطبية، توقيع اتفاقيات توطين ونقل معرفة للأجهزة الطبية، أيضاً إطلاق برامج صحية تخصصية حديثة

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م	
النطاق	المستهدف
الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية	رفع مستوى جودة البيانات الجيومكانية
	مسح وتسمية الجزر السعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج العربي والأطالس ذات الصلة
وزارة الحرس الوطني - الشؤون الصحية	تشغيل 200 سرير لمستشفى صحة المرأة التخصصي بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض
	تشغيل 200 سرير لمستشفى الأطفال التخصصي بمدينة الملك عبدالعزيز بجدة
	تشغيل 100 سرير لطب جراحة الأعصاب بمدينة الملك عبدالعزيز بجدة
صندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين	بناء قاعدة بيانات متكاملة بعد حصر أعداد المستفيدين منذ عام 2000م لكافة القطاعات العسكرية والربط التقني بالجهات العسكرية

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2022م	101 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	إمارات المناطق الإدارية، والأمن الداخلي وحراسة الحدود ومكافحة الجريمة والمخدرات، وأمن الدولة ومكافحة الإرهاب والتطرف، والحماية المدنية، والسلامة المرورية، وإدارة الاصلاحيات والسجون، وإدارة الجوازات، وحماية المنشآت الحيوية، والربط التقني لمعاملات المواطنين والمواطنات للأحوال المدنية، والأمن السيبراني
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	30 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2021م

النطاق	المنجز
الهيئة الوطنية للأمن السيبراني	حصلت المملكة على المرتبة الثانية عالمياً في المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر من الاتحاد الدولي للاتصالات من بين 193 دولة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات، كما حصلت على المركز الأول على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط وقارة آسيا في المؤشر العالمي للأمن السيبراني
	تطوير الكوادر الوطنية في الأمن السيبراني ضمن مبادرة التدريب الوطنية "سايبربرو" و "سايبربرو+"

ثالثا: أهم المشاريع المخططة للعام 2022م

النطاق	المستهدف
الديوان العام لوزارة الداخلية والأمن العام والمديرية العامة للدفاع المدني وحرس الحدود	إنشاء المديرية العامة لكلٍ من الدفاع المدني وحرس الحدود، والأمن العام، وإنشاء قيادة قوات الأمن الخاصة ومركز التدريب الرياضي بالخبر وعرعر ومشاريع المدن الطبية والسكنية
الهيئة الوطنية للأمن السيبراني	برنامج التدريب في الأكاديمية الوطنية للأمن السيبراني للعام 2022م بتوفير أكثر من 3.5 ألف فرصة تدريبية، وتنظيم المنتدى الدولي للأمن السيبراني في فبراير 2022م

البنود العامة

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع البنود العامة في ميزانية العام المالي 2022م حوالي مبلغ مقداره 182 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتكلفة الدين، مخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصص الطوارئ، والقواعد العامة.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2020	توقعات 2021	ميزانية 2022	التغير السنوي* (توقعات 2021 - ميزانية 2022)
الإدارة العامة	36	33	32	-3.3%
العسكري	204	190	171	-10.2%
الأمن والمناطق الإدارية	115	99	101	2.2%
الخدمات البلدية	47	50	50	-0.5%
التعليم	205	191	185	-3.2%
الصحة والتنمية الاجتماعية	190	191	138	-27.6%
الموارد الاقتصادية	61	82	54	-34.4%
التجهيزات الأساسية والنقل	60	48	42	-12.0%
البنود العامة	156	131	182	38.7%
المجموع	1,076	1,015	955	-5.9%

المصدر: وزارة المالية

* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

03

الممكنات المالية والاقتصادية

ثالثاً: الممكنات المالية والاقتصادية

تأتي الميزانية كانعكاس لسياسة اقتصادية شاملة تقوم على ثلاث ركائز رئيسة: أولًا، استكمال الإصلاحات المالية لضمان استدامة المالية العامة من خلال تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة النفقات. ثانيًا، تمكين القطاع الخاص من خلال برامج مخصصة لدعم نشاطه وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني والمشاريع والبرامج التي تقوم بها الصناديق التنموية. ثالثًا، تنفيذ تحولات هيكلية أوسع، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تدعم البعدين الأولين وتساهم في تعزيز ديناميكية الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية المتسارعة. وفيما يلي عرض لهذه الركائز بالتفصيل:

1. ممكنات المالية العامة

تم إطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي بنهاية عام 2016م، بهدف معالجة التحديات المالية المتعلقة بالضغوط المالية، من ارتفاع العجز في الميزانية خلال الأعوام الثلاثة السابقة له. لذلك أصبح برنامج تحقيق التوازن المالي الإطار الحاكم للسياسة المالية على المدى المتوسط لاستدامة واستقرار وضع المالية العامة مع المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال هدف مرحلي لخفض الاعتماد على النفط من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية، مع رفع كفاءة الإنفاق وإعادة ترتيب أولوياته.

وقد تم بالفعل تنفيذ عدد من المبادرات التي نجحت في زيادة الإيرادات غير النفطية من نحو 27% من إجمالي الإيرادات في عام 2015م إلى نحو 36% في عام 2019م. كما ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية للنفقات من 17% إلى 31% في نفس الفترة. وكذلك شهدت السنوات الماضية تقدم ملحوظ في رفع كفاءة الإنفاق من خلال تطوير عملية التخطيط المالي متوسط المدى وإدارة المالية العامة، حيث انخفضت نسبة التباين بين إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية مقارنة بالأداء الفعلي من متوسط نحو 23% خلال الفترة (2000-2016م) إلى نحو 3.6% خلال الفترة من 2017م إلى 2019م.

ونتيجة لذلك شهدت معدلات عجز الميزانية تحسنًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية حيث تم تقليصه بشكل تدريجي من مستويات بلغت 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م حتى بلغت 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي

في عام 2019م، ومن المتوقع أن يصل خلال العام الجاري 2021م إلى 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المخطط العودة لتحقيق الفوائض في الميزانية العام القادم 2022م.

برنامج الاستدامة المالية

مثّل برنامج تحقيق التوازن المالي الذي أقر بنهاية العام 2016م، آلية للتخطيط المالي متوسط المدى لاستدامة وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. وقد ساهم البرنامج منذ إطلاقه في تأسيس منظومة وأدوات مالية قادرة على التأثير والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات والتحولات على المستوى المالي والاقتصادي لتحقيق تحولات هيكلية تواكب متطلبات مرحلة التحول، كما ساهم البرنامج في تعزيز الضبط المالي وتطوير المالية العامة من خلال إنشاء عدة كيانات، مثل (هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والمركز الوطني لإدارة الدين، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية). وقد حقق البرنامج العديد من الإنجازات فيما يتعلق بالأنظمة الوطنية المتعلقة بالمالية العامة، وساعد كذلك في السيطرة على نسب عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدى ذلك إلى تقوية الموقف المالي للمملكة، وتعزيز مركزها المالي للتعامل مع الصدمات الخارجية، وتنفيذ العديد من الإصلاحات في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة ورفع جودة تنفيذ الميزانية.

إن هذه المكاسب والتحول الجوهري في أسلوب إدارة المالية العامة تتطلب الانتقال إلى مرحلة تسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال أدوات تخطيط فاعلة تستحضر متطلبات الإنفاق على مدى زمني أطول. ويساعد في حماية هذا التخطيط والقدرة على الإنفاق المخطط له على المدى المتوسط تقليل الربط بالعوامل الخارجية بما في ذلك تقلبات أسواق النفط حتى لا تتسبب في إرباك تلك الخطط. ويتحقق ذلك أيضًا من خلال إجراءات لضبط الصرف بما لا يؤثر على متطلبات المشاريع والبرامج. وتمثل الاستدامة المالية المرحلة التالية للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تمت من خلال برنامج تحقيق التوازن المالي. كما يسعى برنامج الاستدامة المالية لاستكمال الجهود الماضية في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال استكمال العمل على مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي، بالإضافة إلى تبني محددات رقمية على الميزانية يتم تطبيقها لتحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل للسياسة المالية.

ولبرنامج الاستدامة المالية سياسات تعنى بحل بعض التحديات التي تواجه المالية العامة وتؤسس القواعد المالية لتحقيق الاستدامة المالية وهي:

- **الإيرادات الهيكيلة:**

1. **التحول في آلية حساب الإيرادات النفطية** من التوقعات المستقبلية لسعر النفط إلى اعتماد آليات متحفظة لا ترتبط بتوقعات أسواق النفط.
2. **دعم استدامة الإيرادات غير النفطية** وربط توقعات الإيرادات غير النفطية في ميزانية الدولة بالناتج المحلي غير النفطي.

- **ربط أسقف النفقات بالإيرادات الهيكلية** ووضع ضوابط كمية للنمو، واستقرار الإنفاق الحكومي وفقاً للمخطط له من خلال الحد من الإنفاق المساير لتذبذبات/ تقلبات أسعار النفط (Procyclical Spending) وتوفير أسقف إنفاق أكثر استقراراً.
- **التركيز** على تفادي المخاطر من خلال وضع حدود دنيا وعليا للاحتياطيات وسقف للدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- وضع **آليات وضوابط** للتعامل مع الفوائض في حالة تحققها.

ومن المتوقع أن يحقق البرنامج عدة فوائد من الناحية الاقتصادية، من خلال مواصلة تحقيق معدلات نمو مستقرة للاقتصاد غير النفطي وتخفيف أثر تذبذبات أسعار الطاقة على الاقتصاد الوطني. وبالنسبة للقطاع الخاص، فإنه يعزز القدرة على التخطيط للاستثمارات بوضوح. وعلى جانب المالية العامة، فإنه يسهم في تعزيز فاعلية التخطيط المالي ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتخفيف أثر المتغيرات الاقتصادية السلبية على الخزينة.

والجدير بالذكر أن جزء من مستهدفات البرنامج هو استغلال أي فائض في الميزانية من خلال آلية للتعامل مع الفوائض تضمن تعزيز الاحتياطي الحكومي لتقوية المركز المالي للدولة وسداد الدين وفق ظروف السوق، وتحويل جزء من الفوائض إلى الصناديق الوطنية مثل صندوق الاستثمارات العامة بما يمكن من الإسراع في تنفيذ المشاريع التنموية، وتعزيز رؤوس أموال الصناديق الوطنية الداعمة لنمو وتمويل نشاط القطاع الخاص. كما تجدر الإشارة إلى أن التقديرات المالية على المدى المتوسط تأخذ في الاعتبار التطبيق التدريجي للقواعد المالية في برنامج الاستدامة المالية.

استمرار تطوير إدارة المالية العامة

وفي إطار ما سبق توضيحه، ستستمر الحكومة في تطبيق إصلاحات تطوير إدارة المالية العامة التي بدأتها منذ سنوات، حيث تولي حكومة المملكة أهمية كبرى لتعزيز كفاءة الإنفاق وزيادة فاعليته. كما تشمل رفع نسبة مشاركة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية مع رفع نسبة التوطين للوظائف بقطاع إدارة الأصول والمرافق في المملكة. وتواصل الحكومة جهودها في تعزيز كفاءة الإنفاق لتحقيق الوفورات المالية من خلال تبني أفضل الممارسات ودعم التدريب والتحفيز اللازم لتحقيق المستهدفات.

كما تعمل على تطوير إطار إدارة المخاطر الذي يهدف إلى متابعة ورصد أبرز التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي لتحديد المخاطر الناتجة عنها، ومن ثم تقييم الآثار المترتبة عن تلك المخاطر. كما يساهم الإطار في قياس أثر ذلك على مؤشرات المالية العامة والاقتصاد الكلي باستخدام النماذج المالية والاقتصادية وأداة مراقبة المالية العامة. كما يتيح الإطار تحليل ورصد المخاطر المالية والاقتصادية في وقت مبكر مما يتيح اقتراح السياسات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر.

في الوقت نفسه يدعم مركز الإحصاءات المالية والاقتصادية بوزارة المالية تحقيق الأهداف الإستراتيجية عن طريق توفير بيانات المالية العامة وتفعيل قيمتها وتدفقها وذلك لتمكين وزارة المالية وأصحاب المصلحة من تحليل أعمق للقطاعات الاقتصادية ورفع مستوى التقديرات المالية ودعم الأبحاث. كما يقوم المركز بتفعيل الشراكات الاستراتيجية من خلال برنامج الوحدات الإحصائية بين الأجهزة الحكومية بإشراف الهيئة العامة للإحصاء مع تطبيق سياسات حوكمة البيانات الوطنية تحت إشراف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) فيما يخص مشاركة البيانات مع الجهات الخارجية. بالإضافة إلى أتمتة التقارير وبناء اللوحات القيادية واستخدام تقنيات علوم البيانات والذكاء الاصطناعي.

كما تستهدف الحكومة بناء إطار لمركز مالي موحد لإدارة الأصول والخصوم السيادية للقطاع العام لتكوين رؤية شاملة، بحيث يغطي المشروع الأصول والخصوم السيادية (المالية وغير المالية). كما يستهدف الإطار توحيد بيانات الالتزامات المالية للخروج بصورة متكاملة وشاملة عن المركز المالي للحكومة

بما يتوافق مع متطلبات إطار الأصول والخصوم السيادية، وبالتالي يمكن تحديد ومعرفة مواطن القوة للمركز المالي على مستوى القطاع العام بما يساهم في دعم واستدامة سياسات المالية العامة.

وفي إطار الجهود المتواصلة لاستكمال الإصلاحات المالية، أُطلقت مبادرة التخطيط المالي متوسط المدى والتي تهدف إلى رفع كفاءة التخطيط المالي للميزانية العامة للدولة عبر مواءمة الإطار المالي متوسط المدى مع الأولويات الوطنية والتحول التدريجي إلى نهج الميزانية متعددة السنوات بحلول العام 2024م. وتركز المبادرة على بناء إطار عام للتخطيط المالي متوسط المدى وفق أفضل الممارسات العالمية وبما يتناسب مع رؤية المملكة 2030 من خلال تطوير أطر ومنهجيات استراتيجية ومالية وتنفيذية لتقديرات الإيرادات والنفقات على مستوى الجهات الحكومية على المدى المتوسط وتوفير الممكنات الداعمة لها من قدرات بشرية وتقنية مما ينعكس بشكل مباشر على رفع كفاءة التخطيط المالي على مستوى الدولة وعلى مستوى الجهات الحكومية وتحقيق الاستدامة المالية للمملكة.

تستمر حكومة المملكة كذلك بجهودها الهادفة لتعزيز شفافية المالية العامة ورفع جودة بيانات الحسابات المالية لتعزيز مستويات الإفصاح، حيث تم استحداث العديد من التقارير الخاصة بالميزانية العامة للدولة ويتم العمل على تطويرها بشكل سنوي ومستمر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى تقديم منصة "اعتماد" الإلكترونية والشاملة لخدمات وزارة المالية لمختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص كأحد الجهود الساعية نحو التحول الرقمي. كما يعمل برنامج الاستدامة المالية عن طريق المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية على بناء النظام الموحد للموارد الحكومية لدعم عملية اتخاذ القرار من خلال تفعيل دور تحليل البيانات لبناء منصة ذكاء الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، جاري العمل على تحسين إدارة النقد وتطبيق مبدأ حساب الخزينة الموحد للدولة عن طريق توحيد المدفوعات الحكومية والاستغناء عن الحسابات الوسيطة للجهات الحكومية في البنك المركزي والبنوك المحلية لتوحيد المدفوعات للمستفيدين مباشرةً عن طريق حساب جاري المالية لدى البنك المركزي، حيث يشمل ذلك: تحسين وتطوير وتطبيق إدارة توقعات التدفقات النقدية وعمل منهجية لإدارتها من خلال مراجعة الإجراءات والتقارير التى تصدر

من الوكالات وتطوير إجراءات العمل ونموذج الحوكمة بوزارة المالية، وإصدار تقارير التدفقات النقدية بشكل يضمن وصولها للجهات المعنية بالوقت المناسب لإتخاذ القرارات، والأتمتة الهادفة لتحسين وتسريع إجراءات أوامر الدفع وتسهيل العمليات المرتبطة بها مما يساعد الجهات الحكومية على تتبعها بمختلف المراحل لحل المشاكل المتعلقة بأوامر الدفع بشكل مبكر وتلافي تأخر المطالبات وحل مشكلة وجود أنظمة وتشريعات قانونية لدى الجهات الحكومية قد تتعارض مع مفهوم تطبيق حساب الخزينة الموحد للدولة. يستهدف ذلك جميع الجهات الحكومية لتعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي والذي سينتج عنه تركز الإيرادات وتحسين المصروفات وإدارة النقد بفعالية لاستغلال الفوائض النقدية بالشكل الأمثل. بالإضافة إلى ذلك يتم العمل على التحول من نظام المحاسبة المبني على أساس النقد إلى نظام مبني على أساس الاستحقاق.

كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

تم إنشاء هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية وذلك لتمكين مواصلة تحقيق كفاءة الإنفاق ودعم الجهات الحكومية في مجال إدارة المشاريع والمرافق. حيث حققت الحكومة العديد من المكتسبات والأهداف خلال الأعوام السابقة على جانب المشاريع الرأسمالية والتي تمثلت في توفير ما يزيد عن 400 مليار ريال تم إعادة توجيهها على أوجه الإنفاق ذات الأولوية. وقد وضعت الهيئة خطة عمل مع ما يقارب (20) جهة حكومية من الجهات الأكثر إنفاقًا في الدولة لتطوير محافظ متوسطة المدى للمشاريع الرأسمالية، وترتيب أولوياتها وفق الاستراتيجيات القطاعية ومواءمتها مع مستهدفات رؤية 2030 والتوجهات الوطنية، إضافة إلى موازنتها مع أسقف النفقات وفق مستهدفات برنامج الاستدامة المالية.

كما تم خلال العام الحالي تفعيل السوق الإلكترونية (سوق اعتماد) والذي يضم الاتفاقيات الإطارية التي تبرمها هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية نيابة عن الجهات الحكومية، حيث تم طرح اتفاقيات إطارية لفئات إنفاق يبلغ حجمها السنوي حوالي 15 مليار ريال للاستفادة من القوة الشرائية عليها وتقليل تكلفة سعر الوحدة بحوالي 15-25%، بالإضافة إلى دعم المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع مستوى الشفافية والتنافسية للقطاع

الخاص. كما تساهم الاتفاقيات الإطارية في خفض دورة حياة المشتريات وتسريع عملية الفوترة والصرف للموردين.

كذلك تعمل الهيئة على مراجعة كراسات التشغيل والصيانة وذلك من خلال تكامل الخبرات بين قطاع إدارة الأصول والمرافق وقطاع كفاءة المشتريات، بالإضافة إلى ذلك تواصل الهيئة دعم مبادرة توطين عقود التشغيل والصيانة بالتعاون مع الجهات المشاركة في اللجنة التوجيهية للمبادرة لرفع نسب التوطين، ورفع كفاءة ومهارة العاملين في العقود الحكومية حيث تم تقديم مجموعة من الدورات التأهيلية والتطويرية المتخصصة لرفع جوانب المعرفة الفنية للعاملين في العقود. كما تجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية مبادرة توطين عقود التشغيل والصيانة في عام 2019م حتى الآن بلغ عدد الكوادر الوطنية في الوظائف أكثر من 88 ألف وظيفة.

برنامج التخصيص

حقق البرنامج خلال السنوات الماضية بداية من عام 2016م العديد من الإنجازات التي ساهمت إيجابيًا في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق وفورات في الإنفاق الحكومي عن طريق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويهدف البرنامج إلى تطوير استراتيجيات تخصيص القطاعات المستهدفة وذلك لتعزيز دور القطاع الخاص لتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة، وتخفيف أعباء التكاليف على المالية العامة، وضمان الإستغلال الأمثل للأصول الحكومية من خلال إتاحتها للاستثمار أمام القطاع الخاص، وذلك بالتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030.

علاوة على ذلك، يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات للقطاعات المستهدفة، ومن أهم هذه القطاعات: الاتصالات وتقنية المعلومات، والبيئة والمياه والزراعة، والتعليم، والصحة، والبلديات، والنقل العام، والطاقة، والحج والعمرة، والإسكان، والعمل والتنمية الاجتماعية، والإعلام، والصناعة والثروة المعدنية، والرياضة، وعقارات الدولة.

2. الممكنات الاقتصادية

يشهد اقتصاد المملكة تنامي مستمر في دور الممكنات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص. ويأتي على رأس تلك الممكنات المساهمة التنموية والفعالة من المشاريع والبرامج التي يقوم بها كلاً من صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، كدور مكمل لما يتم الإنفاق عليه من خلال الميزانية في إطار متسق ومتكامل. كما تشمل الممكنات التقدم في تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبرنامج شريك، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج التخصيص، وهي برامج تهدف لتعزيز أداء القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، فإن نجاح تلك الممكنات ينعكس إيجابًا على أداء المالية العامة من خلال تحفيز وتنويع النمو الاقتصادي وبالتالي تحسن الإيرادات غير النفطية، كما أنه من المتوقع أن يحد من الضغط على الإنفاق الحكومي، لاسيما مع قيام القطاع الخاص بقيادة قاطرة الاستثمار والتوظيف.

برنامج تطوير القطاع المالي

أحرزت المملكة عدة مستهدفات بنهاية عام 2021م تحت إشراف برنامج تطوير القطاع المالي وذلك من خلال ارتفاع قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قروض البنوك لتصل إلى 8.1% من الناتج المحلي، وارتفاع حجم سوق أدوات الدين حيث بلغت 27% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعمل برنامج تطوير القطاع المالي على تخطيط وتنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع خلال العام 2022م والمدى المتوسط مثل تسهيل التعاملات الإلكترونية لنشاطات التمويل، وتحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية، وإدراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية والتمكين من نمو وانتشار صناديق الاستثمار التي تزاول أعمال التمويل.

ويستهدف البرنامج عدة ركائز أهمها دعم نمو القطاع الخاص من خلال تنمية القطاع المصرفي ليتجاوز إجمالي الأصول المصرفية حاجز 3.5 تريليون ريال بحلول عام 2025م، ورفع ائتمان القطاع الخاص إلى ما يقارب 2.0 تريليون ريال بحلول عام 2025م، ورفع نسبة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف إلى 11%، ورفع عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية لتصل بحدود 30 جهة.

بالإضافة إلى ركيزة تطوير سوق مالية متقدمة من خلال تحديد بعض المؤشرات

التي تستهدف رفع نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة لتصل إلى حوالي 17.5% بحلول عام 2025م، وزيادة حجم تداول المستثمر المؤسسي لتصل إلى 44% من إجمالي حجم التداول. وارتفاع الأصول المدارة لتصل إلى 31% من الناتج المحلي الإجمالي.

صندوق الاستثمارات العامة

يُعد صندوق الاستثمارات العامة صندوق الثروة السيادية للمملكة، وأحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، استنادًا إلى القفزات النوعية التي أحدثها على الصعيدين الاقتصاديين المحلي والعالمي، عبر جملة من المشروعات الاستثمارية العملاقة التي أسهمت في دفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني، كما عمَّقت مفهوم التغيير الإيجابي المستدام في سياق الجهود الاستثمارية العالمية.

وعمل صندوق الاستثمارات العامة على إنجازات كبيرة منذ ارتباطه بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عام 2015م، وساهم بتحقيق أثر وإنجازات واضحة على الصعيدين المحلي والعالمي سعيًا لتحقيق طموحاته على المدى المتوسط وبحلول عام 2025م منها؛ مساهمة الصندوق وشركاته التابعة في الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى 1.2 تريليون ريال تراكميًا، واستثمار الصندوق بمتوسط 150 مليار ريال سنويًا في المشاريع الجديدة المحلية، ويستهدف الصندوق وشركاته التابعة استخدام المحتوى المحلي بنسبة 60%.

كما يستهدف صندوق الاستثمارات العامة تحقيق 38 مبادرة من خلال؛ تأسيسه لأكثر من 35 شركة استراتيجية منذ عام 2018م حتى الربع الثاني من عام 2021م، وذلك لتنمية أصوله من خلال إطلاق قطاعات جديدة لتنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية والتوطين والاستثمار في القطاعات الواعدة، وتعزيز دور المملكة في قطاع النقل لتصبح مركزًا لوجستيًا محليًا وإقليميًا وعالميًا، والاستفادة من مقدرات المملكة الطبيعية لتطوير وتنمية قطاع المرافق الخدمية والطاقة المتجددة من خلال الوصول إلى طاقة استيعابية متجددة قدرها 58.5 جيجا واط في 2030م، وتطوير قدرات الابتكار في المملكة من خلال توطين قطاع التقنية وتطوير قطاع الاتصالات والإعلام، بالإضافة إلى تنويع وإثراء تجربة السياحة والترفيه والرياضة في المملكة لتحقيق مجتمع أكثر حيوية حيث تشمل مشاريع الفندقة للصندوق حوالي 136,000 غرفة فندقية تستهدف أن تكون جاهزة للاستعمال بحلول عام 2030م. كما أن للصندوق مساهمة كبيرة في دعم

تطوير القطاع العقاري من خلال تأسيس شركات جديدة مثل شركة روشن الذي بصدد تطوير أكثر من 395 ألف وحدة سكنية على مساحة إجمالية 181 كيلو متر مربع، واستضافة أكثر من مليوني ساكن، من المتوقع أن يساهم بأكثر من 212 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر للمملكة حتى عام 2030م، وخلق أكثر من 101 آلاف وظيفة مباشرة حتى عام 2030م.

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

شهدت قطاعات البرنامج العديد من الإنجازات ومن أبرزها في قطاع الصناعة استثمار البرنامج ما يقارب 9.6 مليار ريال في مشاريع البنية التحتية الصناعية في عام 2021م، حيث اكتملت أعمال الإنشاءات لـ 153 مصنع جاهز في أربعة مدن وواحات صناعية، مما ساهم في تمكين رواد الأعمال وصغار المستثمرين وذلك في ظل توفير القروض التمويلية للمستثمرين الصناعيين عن طريق صندوق التنمية الصناعية السعودي بعد رفع رأس ماله ليصل إلى 105 مليار ريال. كما تم إطلاق برنامج تراخيص مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية، حيث تم منح 142 تصريحًا تأسيسي لـ 99 شركة محلية ودولية، وبحجم استثمارات بلغ 25.2 مليار ريال حتى عام 2021م. وتم إطلاق البرنامج "صنع في السعودية" لبناء علامة صناعية موحدة للمملكة في العالم، حيث قام برنامج "صنع في السعودية" حتى الآن بإدراج أكثر من 1100 شركة محلية في البرنامج بأكثر من 4500 منتج من 16 قطاع مختلف. كما حققت الصادرات غير النفطية في شهر سبتمبر لعام 2021م أعلى رقم شهري في تاريخها، لتصل إلى 25.3 مليار ريال، كنتيجة مباشرة لتحسين البيئة التشريعية. كما ساهم تأسيس بنك الاستيراد والتصدير السعودي في تحقيق هذا الإنجاز حيث قام البنك بقبول 81 طلب تمويل بقيمة 9 مليار ريال ليسهم في وصول المنتجات السعودية لأكثر من 46 دولة.

وفي مجال الطاقة المتجددة، تم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة لسبعة مشروعات في مختلف مناطق المملكة، مع خمسة تحالفات استثمارية مكونة من 12 شركة محلية ودولية، ليرتفع بذلك مجموع سعة مشاريع الطاقة المتجددة -قيد التنفيذ- إلى 3670 ميجاواط. وحقق مشروع الشعيبة للطاقة الشمسية أقل تكلفة شراء كهرباء في العالم للطاقة الشمسية بتكلفة 1.04 سنت أمريكي لكل كيلوواط/ساعة. كما تم تشغيل مشروع سكاكا للطاقة الشمسية بشكل كامل وذلك بسعة 300 ميجاواط. وبالإضافة إلى ما سبق، تم البدء في التشغيل

التجريبي لمحطة دومة الجندل، والتي تعد أكبر محطة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح في الشرق الأوسط، بقدرة إنتاجية تبلغ 400 ميجاواط.

وفي قطاع الخدمات اللوجستية، فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية وإنشاء 5 مناطق لوجستية جديدة. كما تم إطلاق الأكاديمية السعودية حيث تم تدريب أكثر من 120 متدرب وذلك منذ إنشائها في الربع الرابع من عام 2021م. وكذلك تم تقليص مدة الفسح الجمركي من 288 ساعة إلى 7 ساعات مما أدى إلى تسريع الإجراءات الجمركية وجعلها أكثر مرونة. وكنتيجة حصلت المملكة على المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر ترابط شبكات الطرق لعام 2021م وفقًا لتقرير منتدى التنافسية العالمي. وكذلك حققت الموانئ السعودية 70.68 نقطة في مؤشر (UNCTAD) لتصبح الأعلى إقليميًا.

أما ما يتعلق بقطاع التعدين، فقد تم إطلاق "البرنامج العام للمسح الجيولوجي" والذي يُعد أكبر دراسة جيولوجية إقليمية في العالم، وإطلاق مبادرة الاستكشاف المسرع وذلك بهدف الحصول على بيانات جيولوجية لاستكشاف فرص التعدين في المملكة. وكذلك تم إطلاق منصة "التعدين" والتي عملت على إصدار الرخص للمستثمرين في وقت قياسي، حيث تم منح أكثر من 120 رخصة تعدينية جديدة في 2021م.

وكنتيجة لجهود البرنامج في كافة قطاعاته، فقد ساهم في جذب استثمارات محلية وأجنبية بأكثر من 338 مليار ريال. هذا وسيواصل البرنامج عمله في سبيل تحقيق مستهدفاته للعام القادم للعمل على تنفيذ العديد من المشاريع المستقبلية المرتبطة بمستهدفات قطاعات البرنامج في سبيل تحقيق رؤية المملكة 2030.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

تهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار إلى زيادة جودة وحجم الاستثمارات في المملكة بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 في جميع القطاعات ذات الأولوية. وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق هذا الهدف من خلال; رفع مساهمة القطاع الخاص وتحسين ميزان المدفوعات والاقتصاد في المملكة، ودعم وتنمية القطاعات الاستراتيجية، والارتقاء بالاستثمار لتعزيز الابتكار والمساعدة في تطوير المحتوى المحلي.

كما تهدف الاستراتيجية إلى مضاعفة حجم الاستثمارات السنوية ثلاث مرات

ليصل إلى تريليوني ريال بحلول عام 2030م ما يعادل 30% من إجمالي الناتج المحلي وزيادة مكون الاستثمار المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بأكثر من الضعفين، ليصل إلى 1.65 تريليون ريال، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو عشرين ضعفًا بحلول عام 2030م ما يعادل 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م.

ينتج عن أهداف الاستراتيجية استثمارات تراكمية للأعوام 2021م-2030م تتجاوز 12.4 تريليون ريال وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للاستثمار مظلة لكامل الاستثمارات المستهدفة ويساهم في تحقيق هذه الاستثمارات العديد من فئات المشاركين أبرزها؛ برنامج شريك بمبلغ 5 تريليون ريال، وصندوق الاستثمارات العامة بمبلغ 3 تريليون ريال، والاستثمارات المحلية بمبلغ 2.6 تريليون ريال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبلغ 1.8 تريليون ريال. هذا بالإضافة إلى مبلغ 10 تريليون ريال من الإنفاق الحكومي من خلال الميزانية العامة للدولة، وحوالي 5 تريليون ريال على الأقل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ليتجاوز إجمالي الإنفاق 27 تريليون ريال حتى العام 2030م.

برنامج شريك

أُطلق برنامج شريك خلال العام 2021م حيث يستهدف البرنامج زيادة الاستثمارات المحلية لشركات القطاع الخاص (المدرجة وغير المدرجة) المشاركة في البرنامج لتصل إلى 5 تريليون ريال بحلول عام 2030م عبر تقديم حوافز حكومية بالتنسيق مع الجهات المعنية، ويعتبر برنامج شريك أحد مبادرات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث تم اعتماد معايير لتقييم الحوافز وآلية لمناقشة مشاريع الشركات والحوافز المطلوبة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتمكين تحقيق مستهدفات البرنامج. ومن المتوقع أن يتم تحقيق 185.6 مليار ريال من الاستثمارات المحلية بنهاية عام 2021م، كما أنه من المخطط أن يتم زيادة عدد الشركات المشاركة في البرنامج وبدء منح الموافقات على الحوافز المطلوبة والتي تستوفي المعايير خلال العام 2022م والمدى المتوسط.

صندوق التنمية الوطني

يُعد صندوق التنمية الوطني أحد ركائز التمكين المالي لرؤية المملكة 2030 حيث يُعزز الصندوق الأداء والكفاءة والاستدامة المالية لصناديق التنمية والبنوك في المملكة ويمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها وهي التنمية الاقتصادية. يُشرف الصندوق على 11 جهة منها الجهات التي تركز على القطاعات كصندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق التنمية السياحي والجهات التي تركز على شرائح المستفيدين كبنك التنمية الاجتماعية وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الجهات التي تركز على الأنشطة وتشمل بنك التصدير والاستيراد السعودي وصندوق البنية التحتية السعودي؛ الذي سيكون أحد مؤسسات الإقراض المتخصصة في المملكة لتمويل مشروعات البنية التحتية في القطاعات الحيوية مثل النقل والمياه والطاقة والصحة والتعليم والاتصالات والبنية التحتية الرقمية مما سيؤثر بشكل إيجابي على الميزانية العامة بالمملكة.

عمل صندوق التنمية الوطني خلال عام 2021م على ضم بنك التصدير والاستيراد إلى عائلة الصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني لتعظيم أثره على الاقتصاد. كما وافق الصندوق على إنشاء برنامج لتمويل قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية وتحديث برنامج تنظيم إعانة البحث عن عمل "حافز" بالتعاون مع صندوق الموارد البشرية بهدف زيادة الكفاءة والفعالية.

3. التحولات الهيكلية

تعكس الميزانية والإطار المالي متوسط المدى استمرار الإنفاق على برامج تحقيق الرؤية الأخرى مثل برنامج التحول الوطني وبرنامج تنمية القدرات البشرية وبرنامج جودة الحياة وبرنامج تحول القطاع الصحي وبرنامج الإسكان وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، والتي من شأنها أن تحقق تغيرات هيكلية إيجابية في هذه القطاعات وبما ينعكس إيجابيًا على مستوى معيشة المواطنين والخدمات المقدمة لهم. ويعرض هذا البيان بالتفصيل تطور الإنفاق على تلك البرامج.

برنامج الإسكان

انطلقت المرحلة الثانية من البرنامج في منتصف 2021م، حيث ستعمل على تهيئة البنية التحتية لأكثر من 45 ألف وحدة سكنية في عام 2022م عبر تمكين الشركة الوطنية للإسكان من خلال الشراكات مع المطوّرين بتقديم 18 ألف وحدة

سكنية إضافية في 2022م وصولًا إلى إجمالي يقارب 300 ألف وحدة سكنية جاهزة للتسليم في عام 2025م، أيضًا ستساهم مبادرة الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني (مدعوم 2.0) بخدمة 355 ألف مستفيد لمختلف أنواع الدعم المقدمة بنهاية 2025م، إضافةً إلى مبادرة (الإسكان التنموي 2.0) التي ستعمل على تقديم 30 ألف وحدة سكنية إضافية خلال عام 2022م للفئات الأشد حاجة للسكن مع توقع وصولها إلى 95 ألف وحدة سكنية في عام 2025م.

برنامج جودة الحياة

عمل البرنامج خلال 2021م على تحقيق منجزات عدة في مختلف القطاعات بما ينعكس إيجابًا في تحسين جودة حياة الفرد والأسرة، من أبرزها: تطوير رأس المال البشري في قطاع الثقافة كإطلاق برنامج "تطوير المواهب في صناعة الأفلام" لدعم صناعة السينما المحلية مع استهداف وصول عدد المنشآت الثقافية إلى 41 منشأة في 2023م و183 منشأة في 2030م، وبالنسبة لتطورات القطاع السياحي تستهدف المملكة وصول عدد الزيارات السياحية إليها 56.8 مليون زيارة في 2023م و100 مليون زيارة في 2030م، أيضًا قيام القطاع البلدي بإطلاق بوابة الاستثمار البلدي "فرص" والتي تجمع كافة الفرص الاستثمارية في منصة موحدة تمكن المستثمرين من الوصول إليها في مختلف مناطق المملكة كإتاحة المواقع التي يمكن استثمارها من قبل منظمي الفعاليات وأصحاب المشاريع الترفيهية وتجدر الإشارة إلى استهداف قطاع الترفيه وصول عدد أماكن الترفيه لـ 345 في 2023م و 613 خلال 2030م، إضافةً إلى تطورات القطاع الرياضي في تمكين المرأة للمشاركة في منظومة الرياضة بشكل أكثر فاعلية كمشاركتها في بعثة المملكة للأولمبياد إضافةً إلى استهداف القطاع الرياضي وصول عدد الأماكن التي يتم تنفيذ الفعاليات والبرامج الرياضية فيها من قبل الاتحاد السعودي للرياضة للجميع إلى 1032 خلال 2023م. كما يعمل برنامج جودة الحياة على وضع عدد من المدن السعودية ضمن أفضل 100 مدينة ملائمة للعيش عالميًا بواقع مدينة واحدة في 2023م و 3 مدن في 2030م.

برنامج التحول الوطني

تابع برنامج التحول الوطني إصلاحاته الهيكلية من خلال تحقيقه للعديد من المنجزات المتعلقة بأهدافه الاستراتيجية، ومن أبرز الإنجازات المرتبطة بهدف الاستثمارات الأجنبية وتمكين القطاع الخاص إنجاز أكثر من 750 إصلاحًا لخدمة

المستثمرين بنهاية الربع الثالث لعام 2021م، منها إصلاحات تشريعية وإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات وأتمتتها، أمّا بشأن انخفاض البطالة فقد انخفض معدل البطالة للسعوديين (ذكورًا وإناثًا من سن 15 سنة فأكثر) إلى 11.3% كما ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة للإناث إلى 33.8% وذلك في النصف الأول من عام 2021م، ولتسهيل التحول الرقمي في القطاع الحكومي تم إطلاق "سياسة الحكومة الرقمية" في شهر سبتمبر 2021م، وتجدر الإشارة إلى تحقيق مؤشر مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسية رقميًا ارتفاعًا بنسبة 83% خلال النصف الأول من عام 2021م مع استهداف أن تكون نسبة المؤشر 92% بحلول 2025م، وفيما يتعلق بتعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي، فقد زادت المنظمات غير الربحية المسجلة في المملكة لتصل إلى 2,717 منظمة أهلية في النصف الأول من عام 2021م بنسبة نمو بلغت 66.5% مقارنة بعام 2017م كذلك ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الإنفاق الاجتماعي لتصل إلى 1.35% في نهاية الربع الرابع من عام 2020م، مع استهداف أن تكون نسبة المؤشر 1.79% بحلول عام 2025م وذلك لتعزيز الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية، أمّا عن التحول في القطاع العدلي فقد تم تدشين مركز الإسناد والتصفية "إنفاذ" في شهر يونيو 2021م لمعالجة حالات التصفية وتسريع عمليات استيفاء الحقوق، ولتعزيز البنية التحتية في خدمات المياه فقد ارتفعت نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي للسكان لتصل إلى 58.7% بنهاية الربع الثاني من عام 2021م.

برنامج تحول القطاع الصحي

حقق البرنامج عدة مستهدفات وبخطى متسارعة من أبرزها تحقيق نسبة 85.7% لمؤشر التجمعات السكنية بما فيها الطرفية المغطاة بخدمات الرعاية الصحية الأساسية مقارنةً بمستهدف 88% في 2025م وذلك لتسهيل الحصول على الخدمات الصحية، وفيما يخص هدف تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية فقد تم تحقيق نسبة 79.4% لمؤشر تقييم المستفيدين لتجربة الخدمات الصحية المقدمة من قبل مراكز الرعاية الصحية الأولية مقارنةً بمستهدف الوصول إلى نسبة 81.7% في 2025م. ولتعزيز الوقاية ضد المخاطر الصحية تم تحقيق نسبة 52% لمؤشر جاهزية المناطق الصحية لمواجهة المخاطر الصحية وصولًا إلى

مستهدف تحقيق 90% في 2025م. أمّا بالنسبة لتعزيز السلامة المرورية فقد تم تحقيق خفض معدل وفيات حوادث الطرق بمقدار 13 شخص لكل 100ألف ساكن مقابل المستهدف 12 شخص في 2025م.

برنامج تنمية القدرات البشرية

أُطلق برنامج تنمية القدرات البشرية في سبتمبر 2021م لتعزيز تنافسية المواطن السعودي محليًا وعالميًا من خلال تنمية المهارات الأساسية والمستقبلية وتطوير القدرات البشرية في مختلف المجالات سعيًا لتلبية متطلبات سوق العمل، حيث يتضمن البرنامج 89 مبادرة موزعة على ثلاث ركائز أساسية: تطوير أساس تعليمي مرن ومتين للجميع، والإعداد لسوق العمل المستقبلي محليًا وعالميًا، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة لتحقيق 16 هدفًا استراتيجيًا من أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تحقيق عدة مستهدفات في 2025م أبرزها: رفع نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال إلى 40%، كذلك العمل على تحسين مخرجات التعليم الأساسية من خلال رفع ترتيب المملكة في مؤشر رأس المال البشري في البنك الدولي ضمن دول مجموعة العشرين إلى المرتبة الحادية عشرة إضافةً إلى تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية عبر رفع عدد جامعات المملكة المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة إلى 6 جامعات، كذلك العمل على ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل واستهداف رفع نسبة التوطين في الوظائف العالية المهارات إلى 40% مع تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل من خلال خفض نسبة الشباب خارج منظومة التعليم والتدريب والعمل لتصل إلى 10%.

برنامج خدمة ضيوف الرحمن

يُعنى البرنامج بإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء فريضتي الحج والعمرة من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية لمنظومة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن والارتقاء بها مع العمل على إثراء وتعميق تجربتهم الدينية والثقافية وعكس الصورة المشرقة والحضارية للمملكة في خدمة الحرمين الشريفين. وقد تم إطلاق وتنفيذ عدة مبادرات للبرنامج خلال 2021م منها ما تم الانتهاء منه ومنها ما هو جاري العمل عليها، وهي كالآتي:

- توقيع عقد مشروع الحافلات السريعة في المدينة المنورة (BRT) والذي يتكون من مسارين رئيسيين بمجموع أطوال 52 كم، ويتضمن 33 محطة وقوف وبطاقة استيعابية تصل إلى 1800 راكب في الساعة.
- توقيع اتفاقية لإطلاق مراكز الخدمة الشاملة لزوار المسجد النبوي للتيسير على زائري المسجد النبوي.
- الانتهاء من مشروع تحسين النظام الإرشادي في جميع بوابات ساحات المسجد النبوي.
- انطلاق المراحل الأولى لتطوير المواقع والمساجد التاريخية الإسلامية منها: جبل النور - موقع صلح الحديبية - المساجد السبعة - موقع غزوة بدر.
- الإشراف على مبادرة تنفيذ البنية التحتية لمسارات الحافلات ومحطاتها وذلك لتعزيز منظومة النقل العام في مكة المكرمة.

يسعى البرنامج في المرحلة المقبلة إلى تقديم تجربة تحولية روحانية لضيوف الرحمن من خلال تسهيل الإجراءات وتيسيرها لتمكين استضافة 30 مليون معتمر مستقبلًا، كما سيستمر البرنامج في تهيئة مواقع التاريخ الإسلامي بشكل يضمن إثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين مع تحقيق التكامل بين الجهات كافة للارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة.

ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

04

أهـــم التحديـــات المالية والاقتصادية

رابعاً: أهم التحديات المالية والاقتصادية

بُنيت ميزانية العام 2022م والإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط وفقًا للافتراضات المالية والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية عند إعداد الميزانية، وقد يتأثر مسار المالية العامة وبالتالي تنفيذ الميزانية العامة للدولة خلال العام القادم والتوقعات على المدى المتوسط بأي تحديثات تطرأ على التقديرات المالية والاقتصادية.

يناقش هذا الجزء أهم التحديات التي قد تواجه الاقتصاد السعودي في ضوء التطورات المحلية والعالمية المحتملة، والتي يمكن أن تؤثر على التقديرات في المدى المتوسط، بالإضافة إلى أهم السياسات التي تسعى الحكومة لتبنيها لمواجهة هذه التحديات في الآتي:

الاقتصاد العالمي

التضخم: أدى الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده بعض اقتصادات العالم بعد تفعيل برامج توزيع اللقاحات، وعودة النشاط الاقتصادي، واستئناف العمل والتعليم حضوريًا، إلى تسارع وتيرة التضخم العالمي في النصف الثاني من عام 2021م، من خلال تزايد الطلب العالمي على السلع الأساسية، مقابل نقص في المعروض، وارتفاع متزايد في أسعار السلع الأولية ومواد الخام، مما أدى إلى حالة من العجز في تلبية مستويات الطلب المتزايد في جميع أنحاء العالم. كما ارتبط الارتفاع الأخير في أسعار السلع الأساسية بالقيود التصديرية المرتبطة بالاحترازات الوقائية وارتفاع الرسوم الجمركية، وكذلك ارتفاع تكاليف التوزيع النهائية مثل تكاليف النقل والشحن البحري والبري.

استنادًا على هذه المعطيات، توقع تقرير صندوق النقد الدولي في أحدث إصدارات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2021م أن يستمر التضخم في الأشهر القادمة قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول منتصف 2022م، مع ثبات توقعات التضخم على المدى الطويل. الأمر الذي يشكل تحديًا خاصةً على اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية في حال استمرار ارتفاع الأسعار العالمية التي تشكل ضغوطًا تضخمية، مما قد يستدعي ضرورة

تشديد السياسة النقدية المتبعة في بعض البلدان. وفي حالة المملكة، فإنه من المتوقع أن يكون للسلع المستوردة تأثيرًا أكبر على معدلات التضخم وذلك لانعكاس ارتفاع أسعارها بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات المحلية.

جائحة "كوفيد-19": أدى اتساع تغطية اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021م، واستمرار تكيف الأنشطة الاقتصادية مع التدابير القائمة لاحتواء تبعات الأزمة رغم تقييد حرية الحركة، وكذلك الدعم الذي قدمته العديد من الدول لتحفيز نشاطها الاقتصادي، إلى انتشار حالة من التفاؤل بالخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية. حيث أن تسارع وتيرة نشر اللقاحات من شأنها أن تحد من انتشار السلالات الجديدة التي يتزايد عددها بمرور الوقت، وأن تعمل على تخفيف القيود المفروضة مع انحسار الوباء، مما سيعزز من ثقة قطاع الأعمال، وانتعاش حركة الاستثمار الخاص، ورفع معدلات الإنتاجية، وبالتالي تعافي الطلب بأسرع من المتوقع.

إلا أن الاقتصاد العالمي مازال يواجه تحديات رغم حالة التعافي بسبب تفشي سلالة "دلتا" المتحورة، وسلالات أخرى سريعة الانتشار لدى بعض الدول وتباين سرعة احتواء هذا الوباء من دولة لأخرى والتي أعاقت عودة الأوضاع لمستوياتها الطبيعية بالكامل عالميًا، فهناك فروق مختلفة في وتيرة توزيع ونشر اللقاحات بين البلدان من شأنها أن تسمح بتزايد قوة السلالات الحالية وظهور سلالات متحورة جديدة قد تُحدث انتكاسه في مسار التعافي المنشود في القطاعات الاقتصادية والتأخر في تحقيق المناعة المجتمعية. ومن جانب آخر، هناك خطر أيضًا على الدول التي حققت مستويات متدنية من الإصابة بالفيروس التي لاتزال تعتبر في دائرة الخطر، الأمر الذي انعكس على خفض توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2021م في شهر أكتوبر مقارنة بتوقعات شهر يوليو الذي يعود بشكل أساسي إلى تفاقم أزمة سلاسل الإمداد والتوريد اللوجستي، مع توقعات بثبات نمو الاقتصاد العالمي لعام 2022م.

ففي حالة المملكة كانت الجهود واضحة تجاه بعض الدول التي سجلت حالات مرتفعة من الإصابة بالفيروس المتحور في يوليو الماضي من خلال تعليق الرحلات القادمة ومنع السفر المباشر وغير المباشر دون الحصول على إذن مسبق من السلطات، وإلزام القادمين بالحجر الصحي لمدة 14 يومًا من تاريخ القدوم. كما

قامت المملكة بالعديد من التدابير والإجراءات الاحترازية المبكرة والحازمة لفرض التباعد الاجتماعي وتكثيف القدرات والموارد الرئيسة على جبهات عدّة لاحتواء الفيروس، والوقاية منه والتأهب له والكشف عنه وعلاجه ضمن نهج وطني متكامل يشمل جميع المواطنين والمقيمين وغير النظاميين مجانًا وبدون أي عواقب والتي تهدف بدورها إلى زيادة نسبة التحصين ورفع المناعة المجتمعية والتي تزيد من صعوبة انتشار الفيروس وقد وصلت نسبة الحصانة في جميع مناطق المملكة إلى أكثر من 70% من إجمالي السكان. كما تقوم الحكومة بتدبير الاحتياجات التمويلية لمواجهة الجائحة كأولوية رئيسة للنفقات الحكومية.

تغيرات أسعار الفائدة: ينعكس أثر ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على الاقتصاد المحلي ومؤشرات المالية العامة، فعند افتراض ارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية بشكل تدريجي بأكثر من المقدر خلال المدى المتوسط بسبب الحزمة التحفيزية التي تم ضخها في الاقتصاد الأمريكي في حال تدخل البنك الفدرالي للحد من ارتفاع معدلات التضخم، سينعكس ذلك على ارتفاع معدلات الإقراض بين البنوك المحلية (السايبور) مما قد يؤثر سلبًا على معدلات الاستهلاك والاستثمار المحلية وبالتالي إمكانية التأثير على النمو المتوقع للإيرادات الحكومية، إذ تقوم الحكومة لمواجهة هذه المخاطر بالعمل على خفض الاحتياجات التمويلية وتحقيق فوائض في الميزانية على المدى المتوسط مما يعزز إتساق السياسات المالية مع السياسات النقدية التي يُطبقها البنك المركزي السعودي باستخدام الأدوات المتاحة للحد من تلك الآثار السلبية.

أسواق النفط

شهدت أسواق النفط العالمية تطورات إيجابية باستمرار التعافي الاقتصادي العالمي واحتواء تداعيات جائحة "كوفيد -19"، كما تشير توقعات كبرى المؤسسات العالمية إلى ارتفاع مستويات الطلب على النفط خلال العام 2022م مما سيؤثر إيجابيًا على استقرار الأسعار في الأسواق.

كما تجدر الإشارة إلى أن استمرار فرض بعض القيود الاحترازية المرتبطة بالجائحة للحد من آثار تلك السلالات يشكل تحديًا أمام استقرار أسواق النفط العالمية. حيث شهدت الأعوام الماضية تقلبات حادة في أسعار النفط إذ بلغ

متوسط أسعار خام برنت خلال عام 2018م 71.3 دولار للبرميل ثم انخفض ليصل إلى 42.0 دولار للبرميل بنهاية عام 2020م وبلغ متوسط سعر نفط برنت 69.5 دولار للبرميل حتى شهر أكتوبر من العام الحالي.

وكما سبق التوضيح، فقد تم إعداد عدة سيناريوهات للإيرادات تأخذ في الاعتبار المستويات الأعلى والأقل للإيرادات المتوقعة في ضوء تطورات الأسواق العالمية. كما تسعى المملكة من خلال سياستها النفطية وجهودها المبذولة في دعم اتفاقية (أوبك+) لإنتاج النفط وعودة مستويات إنتاجها تدريجيًا لدعم استقرار أسعار النفط وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض لمواجهة أي مخاطر محتملة على جانب إيراداتها النفطية. إضافة إلى ما تتخذه الدولة من سياسات مالية واقتصادية تهدف لتنويع قاعدتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على الإيرادات النفطية والذي ينعكس إيجابًا على رفع معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي. وفي نفس الوقت يساهم تبني الحكومة لقواعد الاستدامة المالية وخاصة في عملية التحول في آلية حساب الإيرادات النفطية في عملية التخطيط المالي للدولة من التوقعات المستقبلية لسعر النفط إلى الإيرادات الهيكلية النفطية من خلال الاعتماد على سعر نفط معياري تاريخي بهدف بناء أسقف إنفاق أكثر استقرارًا والحد من الإنفاق المساير لتذبذبات أسعار النفط، وربط الإنفاق بالإيرادات الهيكلية، ووضع ضوابط كمية للنمو في أسقف الإنفاق.

أسعار الخام برنت اليومية

منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أكتوبر لعامي 2020م - 2021م

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية EIA

تحديات أخرى أمام الاقتصاد المحلي

شكلت الإصلاحات السريعة والحاسمة دورًا هامًا في تعجيل احتواء أثر الجائحة للاقتصاد المحلي بوتيرة أسرع من المتوقع، حيث ساهمت الإصلاحات السابقة في قدرة المملكة على إدارة الأزمة بفاعلية وكفاءة. كما شكلت البنية التحتية الرقمية دورًا محوريًا في توفير التطبيقات الصحية والخدمات الحكومية والحلول الأمنية بعد عودة الأنشطة الاقتصادية من الإغلاق.

ولكن، على الرغم من انحسار الجائحة، فإن تحديات تطورها ما زالت قائمة. وحكومة المملكة – بما اكتسبته من خبرات سابقة في العامين الماضيين – مستعدة لمواجهة هذه التحديات بالوجه المطلوب.

من ناحية أخرى، فإن التحديات تشمل أيضاً قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من الفرص المتاحة في البرامج والمشاريع الطموحة التي تتبناها حكومة المملكة، والقدرة على تنفيذ المشروعات بالمعدلات المرجوة. وتعمل الحكومة على استمرار تحفيز التنوع الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، والإصلاحات الهيكلية في سوق العمل، ورفع معدلات الإنتاجية في الاقتصاد بما ينعكس إيجابيًا على معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي.

العوامل الإيجابية

في المقابل هناك عوامل إيجابية يمكن أن تسهم في تحسن التقديرات المالية والاقتصادية عن التقديرات المدرجة في ميزانية عام 2022م وعلى المدى المتوسط، ومن أهمها إمكانية حدوث تحسن أسرع في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعار النفط مما سينعكس إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية بأكثر من المقدر لها في الميزانية. كما تم افتراض تطبيق تدريجي للمبادرات والمشاريع والبرامج في الميزانية، فإذا كان التنفيذ بمعدلات أسرع، وكانت الاستجابة أعلى من القطاع الخاص لهذه المبادرات والفرص المتاحة للاستثمار فهذا من شأنه أن يزيد من معدلات نمو الناتج غير النفطي والإيرادات غير النفطية. كذلك فإن عودة السياحة مرة أخرى عند معدلاتها قبل الجائحة ومع إمكانية توسعها خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط سيكون له أثار إيجابية على معدلات الاستهلاك والأنشطة الإنتاجية

والخدمية الأخرى بالإضافة إلى التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات. من ناحية أخرى، فإن انحسار الضغوط التضخمية العالمية قد تقلل الضغط على الزيادات المرتقبة في أسعار الفائدة الأمريكية وبما ينعكس على أسعار الفائدة المحلية مما يقلل من تكلفة التمويل الحكومي وتكلفة اقتراض القطاع الخاص. كل هذه العوامل من شأنها إحداث تحسن إضافي في المؤشرات المالية والاقتصادية خلال العام القادم.